

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

نوفمبر ٢٠٢٠

العدد
السادس
والعشرينMinistry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعةالرئيس السيسي يفتتح معرض نراثنا للدرع
اليدوية والنراثية فى دورته الثانيةالنمية الصناعية
نطرح كراسات
شروط الوحدات
الجديدة ب ٧
مجمعات صناعيةفى تقرير لصندوق النقد
العربى : الاقتصاد الرقمى
فى الدول العربية
الواقع والتحدياتصناعة الازتاث المصرية
فرص وإنجازاتنيفين جامع : قريباً التوقيع
على إنفاق الشراكة مع
منظمة اليونيدودورائى تدريبية متميزة للعاملين
فى مجالات التجارة والصناعة

اقرأ فى
هذا العدد ...

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الإخبار صفحة ٤

الرئيس السيسي يفتتح معرض
تراثنا للحرف اليدوية والتراثية
فى دورته الثانية



نيفين جامع : قريبا النوقيع
على إنفاق الشراكة مع
منظمة اليونيدو



باب مجتمع الموظفين ٣٦

دورات تدريبية متميزة
للعمال فى مجالات
التجارة والصناعة

صناعة فى سطور ٣٨

صناعة الأثاث المصرية
فرص وإنجازات

باب حول العالم ٣٢

فى تقرير لصندوق النقد
العربى : الاقتصاد الرقمى
فى الدول العربية الواقع
والتحديات

باب ملفات ونقارير ٢٨

باب ما وراء الأرقام ٣٤



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوى / البريد

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

الرئيس السيسي يفتح معرض تراثنا للحرف اليديوية والتراثية بمشاركة ٦٠٠ عارض



قرينة الرئيس توجه نحية شكر وتقدير للأيدي المصرية المبدعة

زارت السيدة انتصار السيسي، قرينة الرئيس عبد الفتاح السيسي، معرض تراثنا للحرف اليدوية والتراثية، معربة عن سعادتها بوجودها في المعرض. وقالت قرينة الرئيس السيسي، عبر صفحتها الرسمية على «فيس بوك»: «سعدت اليوم بوجودي في معرض «تراثنا» للحرف اليدوية والتراثية، الذي يعبر عن ميراثنا الحضاري وأصالة الشخصية المصرية وتفرداها بين جميع شخصيات بلدان العالم».

وأضافت قرينة الرئيس السيسي: «تحية شكر وتقدير للأيدي المصرية التي أبدعت في التصميم والإنتاج في مختلف منتجات المعرض، وما قدمته من مصنوعات رائعة لا يقل مستواها عن مثيلاتها العالمية».



جولة تفقدية لوزيرة التجارة والصناعة واعضاء جهاز التمثيل التجاري بمعرض تراثنا

تفقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة يرافقتها عدد من أعضاء جهاز التمثيل التجاري اجنحة معرض تراثنا للصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية للاطلاع على المنتجات المصرية المعروضة وذلك تمهيدا لبدء إعداد خطة تحرك عاجلة لتسويق هذه المنتجات بمختلف الأسواق العالمية من خلال المكاتب التجارية المصرية بالخارج، كما تضمنت الجولة التفقدية عقد العديد من اللقاءات مع العارضين للتعرف على منتجاتهم لتحديد البلاد المستهدفة للتصدير.



وقالت الوزيرة خلال الجولة إن تنمية وتطوير الصناعات التراثية والحرفية يأتي على رأس أولويات عمل الوزارة خاصة لما تمتلكه مصر في هذا المجال من مزايا تنافسية كبيرة تؤهلها للتواجد في مختلف الأسواق الخارجية، مشيرة إلى أن هذه الصناعات تمثل قيمة حضارية وثقافية وأداة قوية لتسويق هوية مصر التاريخية إلى جانب إتاحتها للعديد من فرص العمل أمام الشباب المصري، فضلا عن كونها فرصة حقيقية لتشجيع صغار المبتكرين ورواد الأعمال. وفي هذا الإطار أكدت جامع حرص الوزارة على تعظيم الاستفادة من كافة الأجهزة التابعة للترويج والتسويق لمنتجات الصناعات التراثية واليدوية وبصفة خاصة في الأسواق الخارجية، مشيرة إلى المنصة الإلكترونية التي أطلقها برنامج «كريبتيف ايجيبت» التابع لمركز تحديث

الدولة التي تهدف إلى دعم هذه الفنون الحرفية وعرض منتجاتها المتميزة، وفتح آفاق أوسع لانتشارها وتطورها وكذلك تشجيع الشباب على تعلم هذه الحرف والفنون اليدوية الراقية، وإتقانها وإقامة مشروعات صغيرة أو متناهية في الصغر في هذا المجال توفر لهم فرص عمل مربحة ومستقرة.

واوضحت جامع ان المعرض شهد مشاركة متميزة لوزارة الثقافة ممثلة في قطاع الفنون التشكيلية ومركز الحرف التقليدية بالفسطاط ووزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمرأة وغرفة الأثاث وكريبتيف ايجيبت والمجلس التصديري للحرف اليدوية وغرفة الحرف اليدوية ومدينة دمياط للأثاث والغرفة التجارية بدمياط ومشروع تنمية الصعيد بمحافظة قنا وسوهاج بوزارة التنمية المحلية والمؤسسة القومية بوزارة التضامن الاجتماعي، ومظلة للتنمية الاجتماعية (أغاخان للخدمات الثقافية) ورخام الجلالة وعدد من أصحاب المشروعات من سانت كاترين (تجلى) بالإضافة إلى جناح مخصص لعرض منتجات ذوى الهمم وطلبة جامعات عين شمس والأزهر والإسكندرية وبنها وجامعة أكتوبر للعلوم والآداب.

افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي معرض تراثنا لمنتجات وفنون الحرف اليدوية والتراثية في دورته الثانية والذي قام بتنظيمه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس، حضر الافتتاح الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس الوزراء والسيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وعددا كبيرا من الوزراء وكبار المسؤولين.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، إن إقامة المعرض تأتي في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتقديم كافة وسائل الدعم لقطاع الصناعات التراثية والحرف اليدوية والتوسع في الترويج لهذه الفنون المصرية العريقة، وإتاحة منتجاتها بأسعار تجارية من خلال المعرض لتشجيع انتشارها وزيادة إنتاجها المميز، حيث يشارك أكثر من ٦٠٠ صانع من مختلف محافظات الجمهورية في المعرض، بالإضافة إلى قطاع الجمعيات الأهلية.

وقد التقى السيد الرئيس أثناء تفقده بعدد من العارضين وأصحاب المشروعات، حيث شجعهم سيادته على التوسع وزيادة الإنتاج لتوفير فرص عمل جديدة ونقل خبراتهم الفنية والصناعية لصغار الحرفيين ورفع قدراتهم التصنيعية لتلائم احتياجات السوق الداخلي والخارجي لتحقيق أعلى عائد ممكن لهم ولتكون من أهم دعائم التنمية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

واوضحت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن معرض تراثنا يضم عارضين من كافة محافظات مصر، مشيرة إلى أن القيادة السياسية تقدم كل سبل الدعم للمنتجات اليدوية والتراثية، موضحة إن الدولة وفرت كافة السلع والمنتجات في معرض تراثنا بهدف تسويق المنتجات التراثية واليدوية. ويعتبر معرض «تراثنا» من أكبر المعارض المتخصصة في مجال الحرف اليدوية والتراثية، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية

تنفيذاً للمبادرة الرئاسية لدعم قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة النمية الصناعية تطرح كراسات شروط ١٦٥٧ وحدة جديدة بالمجمعات الصناعية في ٧ محافظات



في إطار تنفيذ المبادرة الرئاسية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في المجال الصناعي، طرحت الهيئة العامة للتنمية الصناعية كراسات الشروط لعدد ١٦٥٧ وحدة صناعية جديدة لصغار المستثمرين ورواد الأعمال في ٧ مجتمعات بمحافظة الإسكندرية، والبحر الأحمر، والغربية، وبنى سويف، والمنيا، وسوهاج، والأقصر في عدة أنشطة صناعية متنوعة.

وقالت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن هذا الطرح يأتي في إطار تنفيذ خطة الوزارة الهادفة الى انشاء ١٣ مجمع صناعي جديد بمحافظة الوجه البحري والصعيد تشمل ٤٣٠٧ وحدة صناعية جاهزة

وكمالته المرافق، مشيرة الى انه تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد روعي في هذا الطرح تقديم تيسيرات كبيرة وغير مسبوقه للمستثمرين شملت تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٠٠٠ جنيهه للكراسة الى ٥٠٠ جنيهه و ٣٠٠ جنيهه في بعض الحالات، وكذا الغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات، وتكاليف مقابل تقديم العروض.

وأشارت الى أن الوحدات سيتم تخصيصها للمستثمر بنظام التمليك بأسعار تنافسية، أو الإيجار بسعر يبدأ من ٢٠ جنيه للمتر لمدة ١٠ سنوات قابلة للتجديد وتتراوح مساحة الوحدات الصناعية في المجمعات الجديدة بين ١٤٤ م^٢ و ٧٩٢ م^٢، لافتة الى انه سيسمح للمستثمر الحصول على أكثر من وحدة.

ومن جانبه أوضح اللواء أ.ح مهندس/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن سحب كراسات الشروط سيستمر حتى يوم الاثنين الموافق ٢ نوفمبر وستقوم الهيئة باستقبال طلبات المتقدمين ممن سحبوا كراسات الشروط حتى يوم الاثنين ٢٣ نوفمبر، مشيراً الى أن كراسات الشروط وكذلك تقديم الطلبات سيكون متاحاً بمقر الهيئة وفي فروعها بالمحافظات المشار إليها وكذا أفرع جهاز تنمية المشروعات بالمحافظات، وتيسيراً على المستثمرين فسيتم إتاحة الكراسات الكترونياً من خلال موقع الخريطة الاستثمارية.

ولفت الى أنه سيتم الإجابة عن أية استفسارات للمستثمرين ممن لديهم النية في التقدم على الوحدات الجديدة من خلال الخط

للقطاع الصناعي، فضلاً عن زيادة مساهمة قطاع الصناعة في توفير فرص العمل، وزيادة نسبة الصناعات الصغيرة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ باسل الخطيب، المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بالقاهرة أن فكرة برنامج الشراكة المزمع توقيعه بين المنظمة والحكومة المصرية نشأت من رغبة اليونيدو في التوسع في برامجها في مصر واجتذاب مزيد من جهات التمويل بالإضافة إلى زيادة التعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية فضلاً عن السعي لتعظيم مخرجات المشروعات التي تنفذها المنظمة من خلال إحداث تأثير أكبر في القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وأضاف الخطيب أن البرنامج سيتم تنفيذه بالتنسيق والتعاون مع كافة الأجهزة الحكومية المعنية والقطاع الخاص والقطاع المصرفي إلى جانب الجهات الدولية المانحة.

وأوضحت الدكتورة/ عبير السعدي، مقرر اللجنة مستشارة وزيرة التجارة والصناعة لشئون المشروعات التنموية أن اللجنة التوجيهية للبرنامج ستعقد بشكل دوري كل ٣ أشهر بالإضافة إلى عقد اجتماعات نصف سنوية خلال مدة المشروع من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٤، مشيرة إلى أن اختصاصات اللجنة تتمثل في تحديد أولويات البرنامج والمشروعات المقترحة تنفيذها، وتحديد مصادر تمويل المشروعات من الموازنة العامة أو من الجهات المانحة، بالإضافة إلى متابعة وتقييم تنفيذ المشروعات، وإعداد تقارير دورية بشأن أولويات البرنامج، إلى جانب القيام بدور لجنة التسيير، ووضع خطة عمل لجذب المستثمرين والمانحين.

وأشارت الى انه سيتم تشكيل مجموعات عمل مشتركة من كافة الوزارات المعنية وكذا ممثلي القطاع الخاص لمرجعة كافة الخطط التنموية وربطها ببرنامج الشراكة.

وزيرة التجارة والصناعة ترأس الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الوطنية لبرنامج الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»

نيفين جامع: قريباً التوقيع على اتفاق الشراكة مع اليونيدو... والبرنامج يستهدف تعزيز تنافسية الصناعة المصرية إقليمياً ودولياً



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الحكومة المصرية بصدد توقيع اتفاق برنامج الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» الذي يستهدف المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقطاع الصناعي في مصر، بما يتماشى مع أولويات الدولة المصرية وأهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يولي اهتماماً كبيراً بهذا البرنامج بهدف

تعزيز تنافسية الصناعة المصرية إقليمياً ودولياً. وقالت الوزيرة إن تنفيذ هذا البرنامج يأتي في إطار حرص الوزارة على تعزيز التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» باعتبارها أحد أهم شركاء العمل المعنيين بتنمية وتطوير القطاعات الصناعية على المستوى الدولي وذلك من خلال تنفيذ برامج تنموية تحقق رؤية واستراتيجية الوزارة لتعزيز التنمية الصناعية خاصة في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية والحكومة المصرية بالقطاع الصناعي، لافتة إلى أن برنامج الشراكة مع اليونيدو سيركز على عدد من القطاعات الصناعية خاصة تلك التي تتمتع مصر فيها بمزايا تنافسية عالية مثل الصناعات النسيجية والغذائية والجلود والاثاث والكيماويات والإلكترونيات فضلاً عن الصناعات التراثية والإبداعية.

وافتتت جامع إلى أن البرنامج يتضمن ٦ مكونات أساسية هي الحوكمة والسياسة الصناعية، وتطبيق الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى التحول للصناعة الخضراء، وتشجيع الاستثمار وتمهين سلاسل القيمة والمدن الذكية والمدن الصناعية المستدامة.

وأشارت الوزيرة إلى أن البرنامج يتضمن عدداً من الأهداف الرئيسية تتضمن زيادة نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لقطاع الصناعة، وخفض نسبة كثافة الكربون، إلى جانب خفض نسبة النفايات الصناعية، وزيادة نسبة القيمة المضافة للصناعات ذات المكون التكنولوجي المتوسط والمرتفع، وزيادة نسبة الفرد من القيمة المضافة

جاء ذلك خلال ترأس الوزيرة الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الوطنية رفيعة المستوى لبرنامج الشراكة مع اليونيدو وذلك لمناقشة محاور العمل بالبرنامج ومكوناته، شارك في الاجتماع الدكتور/ باسل الخطيب المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بالقاهرة والدكتورة/ عبير السعدي، مستشارة وزيرة التجارة والصناعة لشئون المشروعات التنموية، والسيد/ أحمد رزق نائب المدير الإقليمي لمنظمة اليونيدو بالقاهرة إلى جانب مشاركة ممثلين عن وزارات المالية،

ويوجه بسرعة إطلاق برنامج إحلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي وخطة تصنيع السيارات الكهربائية



عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لمتابعة الجهود المبذولة لتوطين صناعة السيارات في مصر، وبرنامج إحلال الميكروباص والتاكسي للعمل بالغاز الطبيعي، وخطة تصنيع السيارات الكهربائية، ضم اللقاء اللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والسيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمهندس محمد أحمد مرسي، وزير الدولة للإنتاج الحربي، والفريق عبد المنعم التراس، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، وأحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، ومسئولي الجهات المعنية، فيما شارك في الاجتماع عبر «الفيديو كونفرانس»، هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام.

ووجه رئيس الوزراء بسرعة إطلاق برنامج إحلال السيارات، وكذا التحويل للمركبات للعمل بالغاز الطبيعي، وكلف بتقديم مزيد من المحفزات للمستفيدين بالبرنامج.

وخلال الاجتماع استعرضت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة الخطوات التنفيذية التي اتخذتها الوزارة للنهوض بقطاع السيارات، مشيرة إلى أن المجالات التي تعمل عليها الوزارة فيما يتعلق بقطاع السيارات تتمثل في استراتيجية صناعة السيارات والصناعات المغذية لها، وبرنامج إحلال الميكروباص والتاكسي للعمل بالغاز الطبيعي، وخطة تصنيع السيارات الكهربائية.

وأكدت الوزيرة أن صناعة السيارات تعد من الصناعات الاستراتيجية باعتبارها أحد أهم أولويات الوزارة في الوقت الحالي حيث عكفت الدولة على إعداد الاستراتيجية القومية لتوطين صناعة المركبات والصناعات المغذية لها، لافتة إلى أنه من المتوقع إصدار عدد من التشريعات الهادفة إلى تحفيز الصناعة وتنمية وتعميق الصناعة، وزيادة القيمة المضافة خلال الفترة المقبلة.

وأوضحت جامع أنه تمت دراسة توافق الهيكل التشريعي للاستراتيجية المشار إليها مع الالتزامات الدولية لمصر، وذلك مع إعادة صياغة بعض العبارات في برنامج تنمية صناعة المركبات. وفيما يتعلق ببرنامج إحلال الميكروباص والتاكسي للعمل بالغاز الطبيعي، أوضحت الوزيرة أنه في إطار اتخاذ الإجراءات التنفيذية في هذا الصدد، فقد صدر قرار وزاري مشترك بتشكيل لجنة عليا برئاسة وزير المالية والتجارة والصناعة تضم في عضويتها ممثلين عن كافة الوزارات والجهات ذات الصلة بالمشروع، وتختص بالإشراف ومتابعة الإجراءات التنفيذية للإسراع في بدء مشروع الإحلال، وقد تم عقد 4 اجتماعات للجنة المشار إليها، حيث تركزت أعمال اللجنة على ثلاثة محاور تمثلت في محور البنية التحتية والأمور اللوجستية والمحرك المالي ومحور الصناعة.

ولفتت جامع إلى أنه تم تحديد 7 محافظات لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع وهي القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وبورسعيد، والفيوم، والبحر الأحمر، والسويس، وذلك في ضوء محطات الغاز الطبيعي المتوفرة حالياً والطاقات الفائضة لدى تلك المحطات، والتي تتناسب مع الأعداد المستهدفة، بينما تتولى وزارة البترول والثروة المعدنية موافاة اللجنة ببيانات تفصيلية للطاقات الإنتاجية الفائضة من الغاز الطبيعي في المحافظات السبع على وجه الدقة وعدد السيارات التي تستوعب هذا الفائض موزعة على النوعين التاكسي والميكروباص.

ونوهت الوزيرة أن وزارة التجارة والصناعة عقدت اجتماعات مع الجهات المعنية وتم صياغة ورقة مرجعية بشأن الشروط العامة والمواصفات المؤهلة لانضمام الشركات المحلية لبرنامج إحلال مركبات الميكروباص بمركبات جديدة تعمل بالوقود المزدوج (بنزين/ديزل - غاز طبيعي).

وأضافت أن وزارة التجارة والصناعة عقدت اجتماعاً مع الشركتين اللتين أديتا استعدادهما للبدء الفوري في إنتاج مركبات الميكروباص للبرنامج، وتم إعداد تصور بالطاقات الإنتاجية لتلبية احتياجات المرحلة الأولى من المشروع، على مدار 14 شهراً للوصول إلى مستهدفات المرحلة الأولى من البرنامج، لافتة إلى أنه تم الاتفاق على الاعتماد على جهاز تنمية المشروعات وفروعه المنتشرة بمحافظة الجمهورية تمهيداً لإرسال تلك الطلبات إلى البنوك المانحة للتمويل. وفيما يخص تصنيع السيارة الكهربائية، أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى أن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة عقدت عدداً من الاجتماعات مع الجهات المعنية للإفادة بالمواصفات القياسية الخاصة بإنتاج السيارة الكهربائية، وتم إصدار عدد من المواصفات المتخصصة في مجال الأتوبيسات والسيارات الكهربائية، لتكون مرجعية لأي جهة تعمل على تصنيع السيارات الكهربائية في مصر.

رئيس الوزراء يعقد اجتماعاً موسعاً لدعم صناعة الدواء ونشجيع التصدير نيفين جامع : نسيق كامل مع وزارة الصحة لنوفير مستلزمات إنتاج الدواء محلياً بهدف تحقيق استقرار سوق الدواء المصري



عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لدعم صناعة الدواء، وزيادة قدرة الدواء المصري على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتشجيع التصدير، وذلك بحضور السيدة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والدكتورة هالة زايد، وزيرة الصحة والسكان، والدكتور تامر عصام، رئيس هيئة الدواء المصرية، والدكتور ماجد جورج، رئيس المجلس التصديري للأدوية والمستلزمات الطبية.

وأكد رئيس الوزراء أن صناعة الدواء في مصر تعد صناعة استراتيجية هامة جداً، لافتاً إلى أن مصر لديها فرص كبيرة في هذا القطاع، بما يؤهلها للانطلاق بمنتجاتها من الأدوية إلى خارج مصر، مشيراً إلى أن ملف الدواء كان أحد الملفات ذات الأولوية التي تم طرحها خلال الاجتماعات مع رؤساء المجالس التصديرية، وهذا الاجتماع يهدف إلى الاتفاق على خطوات تنفيذية لتذليل العقبات وزيادة فرص تصدير الدواء المصري إلى الأسواق الخارجية.

وشدد رئيس الوزراء قائلاً: مستعدون لدعم هذا القطاع، مكلفاً بأن يتم التنسيق بين الحضور بهدف تشجيع هذه الصناعة الاستراتيجية، وكذا دفع التصدير.

من جانبها أوضحت وزيرة التجارة والصناعة أن التنسيق مستمر مع وزارة الصحة بهدف توافر مستلزمات عملية إنتاج الدواء محلياً، لسد العجز، بما يحقق استقرار سوق الدواء المصري، وتوفير متطلبات السوق المحلي.

وأشارت وزيرة الصحة إلى أن لدى مصر فرصة للنفاذ بمنتجاتها من الدواء إلى الأسواق الأفريقية، من خلال عقد شراكات مع المؤسسات الدولية والهيئات الصحية العالمية، خاصة في ظل ما يتمتع به الدواء المصري من سمعة طبية عالمية، خاصة بعد تصنيع أدوية فيروس «سي»، أو أدوية فيروس «كورونا».

وأكد الدكتور تامر عصام رئيس هيئة الدواء المصرية أنه يتم اتخاذ إجراءات مهمة حالياً لتيسير إجراءات تسجيل الدواء، الأمر الذي يعكس الأدوية التي بدأ تصنيعها في مصر لمواجهة فيروس كورونا خلال الفترة الماضية، والتي تم تسجيلها في وقت قياسي، ويتم حالياً تغطية الأدوية التي بها نواقص، لافتاً إلى أنه يتم عقد اجتماع شهري مع الصناع لحل المشكلات التي يطرأ عليها، ومنها على سبيل المثال توافر المواد الخام، والتي تم حلها ليتوافر حالياً مخزون آمن من المواد الخام.

وفي نهاية الاجتماع كلف رئيس الوزراء بسرعة الاتفاق بين الوزراء المعنيين وهيئة الدواء، والمصنعين على البدء في خطوات تنفيذية لزيادة الصادرات المصرية من الأدوية، مؤكداً أن الحكومة مستعدة لتقديم أي مساندة في هذا الملف.

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لدعم صناعة الدواء، وزيادة قدرة الدواء المصري على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتشجيع التصدير، وذلك بحضور السيدة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والدكتورة هالة زايد، وزيرة الصحة والسكان، والدكتور تامر عصام، رئيس هيئة الدواء المصرية، والدكتور ماجد جورج، رئيس المجلس التصديري للأدوية والمستلزمات الطبية.

وأكد رئيس الوزراء أن صناعة الدواء في مصر تعد صناعة استراتيجية هامة جداً، لافتاً إلى أن مصر لديها فرص كبيرة في هذا القطاع، بما يؤهلها للانطلاق بمنتجاتها من الأدوية إلى خارج مصر، مشيراً إلى أن ملف الدواء كان أحد الملفات ذات الأولوية التي تم طرحها خلال الاجتماعات مع رؤساء المجالس التصديرية، وهذا الاجتماع يهدف إلى الاتفاق على خطوات تنفيذية لتذليل العقبات وزيادة فرص تصدير الدواء المصري إلى الأسواق الخارجية.

وشدد رئيس الوزراء قائلاً: مستعدون لدعم هذا القطاع، مكلفاً بأن يتم التنسيق بين الحضور بهدف تشجيع هذه الصناعة الاستراتيجية، وكذا دفع التصدير.

من جانبها أوضحت وزيرة التجارة والصناعة أن التنسيق مستمر مع وزارة الصحة بهدف توافر مستلزمات عملية إنتاج الدواء محلياً، لسد العجز، بما يحقق استقرار سوق الدواء المصري، وتوفير متطلبات السوق المحلي.

وزراء الصناعة والتجارة في مصر والأردن والعراق ينفقون على خطوات عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي



في إطار متابعة مخرجات القمة الثلاثية التي عقدت في عمان في الخامس والعشرين من شهر أغسطس الماضي وجمعت فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وجلالة الملك عبد الله الثاني ودولة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، عقد وزراء الصناعة والتجارة في مصر والأردن والعراق اجتماعاً ثلاثياً عبر تقنية الفيديو كونفرانس. وقد ضم الاجتماع السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتور طارق الحموري وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني والسيد/ منهل عزيز الخباز، وزير الصناعة والمعادن العراقي، الى جانب الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردني يوسف الشمالي وعدد من المعنيين من الدول الثلاث. وأوضحت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه بعد مناقشات ومباحثات جرت بين الوزراء الثلاثة فقد تم التأكيد على أهمية الإسراع في وضع وتنفيذ الخطط اللازمة لتعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات بهدف تحقيق التكامل الاستراتيجي وبصفة خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وترجمة ما تم بحثه خلال القمة الثلاثية الى مشروعات على أرض الواقع بما يخدم مصالح البلدان الشقيقة الثلاث. وأشارت الى انه تم خلال الاجتماع اتخاذ عدد من القرارات لتعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري حيث تم تحديد أربعة قطاعات مستهدفة في المرحلة الأولى لتعزيز التعاون الثلاثي وتشمل

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض فرص الاستثمار في السوق المصري خلال فعاليات ملتقى الاستثمار السنوي المنعقد بدولة الإمارات



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ قد ساهم في جعل الاقتصاد المصري واحد من أهم الأسواق الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مشيرة إلى أن هذه الإصلاحات ساهمت في تحقيق الاستقرار الكلي والنمو الشامل والمستدام من خلال ضبط السياسة المالية والنقدية وإعادة هيكلة بعض القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة وتحسين سعر الصرف وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص كشريك أساسي للحكومة في تحقيق خطط التنمية.

جاء ذلك في سياق الكلمة التي ألقتهها الوزيرة - عبر تقنية الفيديو كونفرانس - في الجلسة الخاصة بعرض فرص الاستثمار في مصر وذلك ضمن فعاليات ملتقى الاستثمار السنوي المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة والذي تنظمه وزارة الاقتصاد الإماراتية خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أكتوبر الماضي بمشاركة عدد كبير من الوزراء والخبراء الدوليين ورجال المال والأعمال والاقتصاد من مختلف دول العالم.

وأوضحت جامع أن الحكومة قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ العديد من المشروعات القومية وبصفة خاصة في مجال البنية التحتية باعتبارها واحدة من الركائز الأساسية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في السوق المصري، لافتة إلى أن هذه المشروعات قد تضمنت مشروعات الشبكة القومية للطرق، بالإضافة إلى مشروعات قطاع الطاقة خاصة التوسع في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة بالشراكة مع القطاع الخاص، فضلاً عن مشروعات تنمية محور قناة السويس، وإقامة المناطق الصناعية، والتوسع في إنشاء

صغار المنتجين أو ما يعرف بالصناعات متناهية الصغر. وعلى صعيد المشاركة بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص لدعم جهود التنمية والترفييق أشارت جامع إلى أنه تم إنشاء نموذج ناجح لإدارة وإنشاء المناطق الصناعية في مصر بمشاركة مطور القطاع الخاص حيث تم إنشاء ١٢ منطقة صناعية تم تصميم وتخطيط هذه المناطق الصناعية على أساس مفهوم المناطق الصناعية المستدامة بمعنى أنه يتوافر فيها (مراكز تدريب، مراكز تطوير الأعمال، منطقة أشغال المناطق الصناعية بنظام المطور الصناعي الخاص ما يقرب من ٩٥٪ مما يعكس نجاح التجربة الكبير على الصعيد التسويقي والاستثماري. وفي ختام كلمتها دعت السيدة/ نيفين جامع الكيانات الاستثمارية الدولية لتوجيه استثماراتها إلى السوق المصري واستغلال العمق الاستراتيجي للسوق المصري والعلاقات المصرية مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية العربية والأفريقية والأوروبية والأمريكية وكذا اتفاقيات التجارة الحرة والتي تتيح نفاذ المنتجات المصنعة في مصر إلى سوق استهلاكي كبير يضم حوالي ٢ مليار نسمة.

المدن الجديدة، حيث تستهدف الدولة المصرية إنشاء ١٤ مدينة من مدن الجيل الرابع من بينها إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة بهدف زيادة الانتشار العمراني وتخفيف الضغط على الخدمات المتوفرة في المدن القائمة. وأشارت الوزيرة إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد حظي باهتمام الحكومة المصرية لدوره المهم في خلق فرص العمل اللائق والمنتج، ولتمييزه بتحقيق قيمة مضافة عالية وتحقيق التنمية المكانيّة والتنمية، وهو أحد المفاهيم والمستهدفات الرئيسية التي تركز عليها رؤية مصر ٢٠٣٠، لافتة في هذا الإطار إلى تشجيع الحكومة لكافة البرامج والمبادرات الداعمة لجهود تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التوسع في إقامة المدن الصناعية المتخصصة مثل مدينة دمياط للاثاث ومدينة الروبيكي للجلود. وفي هذا الصدد أوضحت الوزيرة أنه تم الانتهاء من تخصيص وبدء الإنتاج في ٤ مجمعات صناعية بمدن (بدر - جنوب الرسوة في بورسعيد - مدينة السادات - بالإضافة إلى منطقة مرغم بالإسكندرية) وجرى الانتهاء من ١٣ مجمعا وذلك بهدف تلبية احتياجات

وزيرة التجارة والصناعة ترأس أعمال الجمعية العامة للبنك المصري لتنمية الصادرات



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن البنك المصري لتنمية الصادرات يمثل أحد الأذرع الرئيسية لتوفير التمويل اللازم والارتقاء بالإمكانات والقدرات التنافسية للشركات المصدرة وتيسير نفاذ المنتج المصري لمختلف الأسواق العالمية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الحالية للقيادة السياسية لزيادة الصادرات المصرية الى ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقته خلال ترأسها لفعاليات انعقاد الجمعية العامة العادية للبنك المصري لتنمية الصادرات عن العام المالي المنتهي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك بحضور السيدة ميرفت سلطان رئيس البنك وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وممثلي البنك المركزي المصري وعدد من الوزارات بالإضافة الى مراقبي الحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات.

وأشارت جامع إلى أهمية استفادة مجتمع الأعمال من كافة البرامج والخدمات التمويلية التي يوفرها البنك من خلال فروع البنك المنتشرة بمختلف محافظات الجمهورية، لافتة إلى أن البنك يقدم خدمات مصرفية متميزة بشروط وإجراءات ميسرة لخدمة مجتمع المصدرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن جانبها قالت السيدة/ ميرفت سلطان رئيس البنك انه على الرغم مما شهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ شديد خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ فقد حافظ البنك على مستوى نتائج أعمال غير مسبوقه حيث بلغ صافي الربح مليار و١٤٠ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بمبلغ مليار و٥١٠ مليون جنيه مصري خلال العام السابق أخذاً في الاعتبار آثار تداعيات فيروس كورونا وما استتبعه من إجراءات، بالإضافة إلى تضمن أرباح العام السابق صافي أرباح غير اعتيادية بمبلغ ٧٢ مليون جنيه مصري.

وأضافت أن صافي الدخل من العائد والعمولات ارتفع ليصل إلى ٢ مليار و١١٨ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ١٠١ مليون جنيه مصري وبمعدل نمو وصل إلى ٥٪ على الرغم من المنافسة الشديدة في السوق المصرفية حيث يرجع الارتفاع في صافي الدخل من العائد والعمولات مقارنة بالعام السابق إلى زيادة حجم الأنشطة وبصفة خاصة تمويل التجارة الدولية مما يعكس دور البنك في مساندة ومساعدة المصدرين وتعزيز القدرة التنافسية لهم.

ونوهت سلطان إلى أن إجمالي الأصول ارتفع ليصل إلى ٥٦,٧ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٦ مليار جنيه مصري وبمعدل نمو ١٢٪ عن المحقق من العام السابق مدفوعاً بزيادة صافي محفظة القروض والتسهيلات بمبلغ ٦,١ مليار جنيه ليصل إلى ٣١,٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٢٥٪ عن المحقق بالعام السابق، مشيرة إلى أن محفظة الودائع ارتفعت بمبلغ ٣,٧ مليار جنيه مصري لتصل إلى ٤٤,٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٩٪ مما انعكس إيجابياً على نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى ٧٣,١٪ في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ٦٤,٩٪ في العام المالي السابق.

كما أشارت إلى أن إجمالي حقوق المساهمين ارتفع ليصل إلى ٦ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٥٦١ مليون جنيه مصري بمعدل نمو ١٠٪ عن المحقق بالعام السابق كما بلغ معدل العائد على متوسط الأصول ١,٩٪ ومعدل العائد على متوسط حقوق المساهمين ٢٢,٣٪.

وأضافت أنه تم توسيع قاعدة العملاء بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ٥٥ ألف عميل كما يستهدف البنك التوسع في عدد الفروع ليصل إلى ٥٨ فرع في عام ٢٠٢٢ حيث يصل العدد الحالي إلى ٣٨ فرع، وسيتم خلال العام المالي الجاري افتتاح ٦ فروع جديدة.

وقد وافقت الجمعية على التقرير المقدم من مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠، باعتماد الميزانية المقدمة وكذا تقارير القوائم المالية والحوكمة وتوزيع ارباح المساهمين.

ونسنعرض مع المدير التنفيذي الجديد لمركز تحديث الصناعة سبل الارتفاع بدور المركز خلال المرحلة المقبلة



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن مركز تحديث الصناعة يعد أحد أهم الركائز الأساسية لتنفيذ استراتيجية الوزارة للنهوض بالقطاع الصناعي، مشيرة إلى حرص الوزارة على تفعيل دور المركز في تطوير وتحديث الصناعة الوطنية وتعزيز تنافسية المنتج المصري بالسوقين المحلي والعالمي.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزيرة مع المهندس/ محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي الجديد لمركز تحديث الصناعة حيث تم استعراض أنشطة المركز الحالية وخطط العمل المستقبلية وسبل النهوض بدور ومكانة المركز.

وأشارت الوزيرة إلى ضرورة تفعيل برامج وأنشطة المركز وتعظيم الاستفادة من عاندها على القطاع الصناعي بما يسهم في زيادة معدلات النمو وبصفة خاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة صادراتها للأسواق الخارجية، لافتة إلى أهمية وضع خطة عمل جديدة للمركز توضح مستهدفاته وأولوياته خلال المرحلة الحالية بحيث تشمل التوسع في تقديم خدمات الدعم الفني لقطاع الصناعة مع وضع مؤشرات أداء للعاملين بالمركز، فضلاً عن مراجعة الهيكل المؤسسي والمهام الوظيفية للاستفادة من الخبرات والمؤهلات غير المستغلة.

وأكدت جامع ثقة الوزارة في الكفاءات والخبرات المتميزة المتوافرة بالمركز وقدرة العاملين به على النهوض بدوره خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل القيادة الجديدة للمركز والذي يتمتع بخبرات كبيرة في مجال الصناعة مشيرة إلى ضرورة العمل في إطار خطة ورؤية

لمشروع كريتيف ايجيبت التابع لمركز تحديث الصناعة في معرض تراثنا حيث كان للبرنامج لمسات إبداعية وابتكارية بارزة حظيت بإقبال عدد كبير من زوار المعرض، مشيرة إلى أن البرنامج يعد من أهم البرامج التي أطلقها المركز حيث يضم منتجات تراثية متنوعة من أكثر من ١٤٠ مورد إلى جانب حرفيين ومصممين ورواد أعمال وتجمعات حرفية في مختلف محافظات الجمهورية. ومن جانبه أكد المهندس/ محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي الجديد لمركز تحديث الصناعة أن المرحلة المقبلة ستشهد تطوراً كبيراً في أداء المركز والخدمات المقدمة لمجتمع الصناعة من خلال تنوع الخدمات وتحديد الأولويات والأهداف من الخدمات المقدمة بما يحقق أقصى استفادة من خدمات المركز لدى رجال الصناعة وخاصة صغار المصنعين.

الوزارة التي تستهدف تنمية وتطوير قطاع الصناعة والوقوف على كافة التحديات التي تواجه الصناعة وإيجاد حلول جذرية لها والارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية وزيادة القيمة المضافة بهدف زيادة معدلات الانتاجية والتصدير للأسواق الخارجية. وشددت الوزيرة على أهمية تعزيز العمل الجماعي وتضافر الجهود بين مركز تحديث الصناعة وكافة الجهات التابعة للوزارة والمعنية بتنمية الصناعة والتجارة الخارجية وعلى رأسها الهيئة العامة للتنمية الصناعية بفروعها المنتشرة في محافظات الجمهورية وهيئة تنمية الصادرات، لافتة إلى ضرورة قيام المركز بدور بارز في تسويق المجمعات الصناعية التي أطلقتها الوزارة مؤخراً وتحفيز رجال الصناعة وشباب المستثمرين على التقدم للحصول على وحدات صناعية في هذه المجمعات. وأشارت جامع بالمشاركة المتميزة

مصر و المجر ننفقان علي تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين



اتفقت مصر والمجر على تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين وتنمية التعاون التجاري والصناعي المشترك الامر الذي يساهم في تحقيق آمال وطموحات حكومتي البلدين في احداث طفرة نوعية في معدلات التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين القطاع الخاص بكل من مصر والمجر خلال المرحلة المقبلة.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الموسعة التي عقدها السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مع السيد/ بيتر سيجارتو وزير الخارجية والتجارة المجري حيث استعرض اللقاء سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين إلى جانب عدد من الملفات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وأكدت جامع حرص القيادة السياسية في مصر على الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر والمجر لمستويات متميزة تساهم في فتح آفاق جديدة للصادرات المصرية للنفوذ للسوق المجري وأسواق دول وسط وشرق أوروبا بالإضافة إلى نقل الخبرات والتكنولوجيات الصناعية المتطورة لدولة المجر للصناعة الوطنية إلى جانب توحيد الرؤي بشأن مختلف الملفات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالشأن الاقتصادي، لافتة إلى أن المباحثات تناولت امكانية انشاء منطقة صناعية مجرية في السوق المصري تضم عدد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تتميز بها دولة المجر.

ولفتت الوزيرة الى اهمية تفعيل التعاون المشترك بين مجتمعي الاعمال بالبلدين بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجر خلال المرحلة المقبلة، مشيرة الى ان هناك فرصة كبيرة لإنشاء مشروعات مشتركة بين البلدين في مجالات صناعة الادوية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات وتنقية ومعالجة المياه والاسمدة العضوية والطاقة والسكك الحديدية والصناعات البلاستيكية والمنسوجات والزراعة والسياحة والصحة والمستحضرات الطبية وأشارت الوزيرة إلى أهمية تعزيز معدلات التبادل التجاري بين مصر والمجر كي ترقى

لمستوى العلاقات السياسية المتميزة التي تربط البلدين، لافتة إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ العام الماضي ٣٥٤ مليون دولار مقابل ٢٦٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨، كما بلغت الصادرات المصرية للسوق المجري ١٧١ مليون دولار خلال العام الماضي بالمقارنة بنحو ١٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة بلغت ٢٢٪، حيث تتمثل أهم بنود التبادل التجاري بين البلدين في المعدات والأجهزة الكهربائية، الخضروات والبذور، السيراميك ومنتجاته، البلاستيك ومنتجاته، الأسمدة.

وأوضحت جامع أن حجم الاستثمارات المجرية بالسوق المصري يبلغ نحو ١,٥ مليون دولار في عدد ٦٠ مشروعا مشيرة إلى أن أهم مجالات التعاون الاستثماري بين البلدين تتضمن قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات والزراعة والإنشاءات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومن جانبه أكد السيد/ بيتر سيجارتو

وزير الخارجية والتجارة المجري حرص بلاده على تعزيز أطر التعاون الاقتصادي والتجاري مع مصر باعتبارها أهم شريك اقتصادي للمجر في منطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية تشهد زخماً سياسياً واقتصادياً غير مسبوق بين القاهرة وبودابست مدعوماً بجهود مكثفة للقيادة السياسية في البلدين لنقل العلاقات الثنائية لمستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة خاصة وأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تمتد لأكثر من ٩٢ عاماً.

وأضاف سيجارتو ان بنك الاستيراد والتصدير المجري خصص ١٠٠ مليون يورو لدعم انشاء مشروعات مصرية مجرية في كافة المجالات الصناعية بالسوق المصري، مشيراً إلى التزام الجانب المجري بتنفيذ التعاقد الخاص بتوريد ١٣٠٠ عربة سكة حديدية للجانب المصري وذلك وفق الجدول الزمني المتفق عليه بين البلدين.

ونسنعرض مع العاملين بجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سبل الارتقاء بأداء منظومة عمل الجهاز خلال المرحلة المقبلة



أكدت السيدة/نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على الارتقاء بدور جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في خلق مناخ ملائم للمنافسة العادلة وكشف الممارسات الضارة بالاقتصاد القومي الامر الذي يساهم في تدعيم قواعد اقتصاد السوق الحر، مشيرة الى ان الجهاز يعد احد اهم الركائز الاساسية في منظومة الاقتصاد المصري

وقالت ان الجهاز يضم نخبة متميزة من الكوادر الفنية والعلمية المتميزة والتي تمثل المكون الرئيسي في تطوير منظومة عمل الجهاز ليقوم بدوره وفق رؤية ومنهجية محددة وبمعايير واضحة تتوافق مع النظم والمعايير الدولية.

وفي هذا الاطار اشارت جامع الى اهمية مراجعة الهيكل التنظيمي للجهاز لايجاد اطار مؤسسي قوى يساعد على تطوير منظومة العمل بطريقة ديناميكية تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص بين كافة العاملين، وبما ينعكس ايجابا على الارتقاء بمكانة الجهاز اقليمياً ودولياً

واكدت جامع حرص الوزارة على التزام الجهاز بالحيادية التامة في بحث كافة القضايا التي يتم دراستها لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب حماية الشركات المتوسطة والصغيرة من أية ممارسات تعيق دخولها الأسواق وتعزيز

كفاءة الاقتصاد الوطني. ومن جانبه اوضح السيد / ابراهيم السجيني، القائم بعمل رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ان الجهاز ملتزم بدوره الرئيسي في ارساء قواعد اقتصاد السوق الحر وتوفير الحماية اللازمة للصناعة الوطنية من اي ممارسات ضارة او احتكارية قد تؤثر سلبا على منظومة المنافسة داخل الاقتصاد المصري.

وعبر السجيني عن ثقته الكاملة في الكوادر البشرية المؤهلة المتواجدة داخل الجهاز والتي تمتلك خبرات كبيرة جعلت من جهاز حماية المنافسة المصري واحداً من اهم أجهزة المنافسة ليس فقط على المستوى الاقليمي وانما على المستوى الدولي ايضا خاصة وان الجهاز عضو رئيسي في شبكة المنافسة الدولية.

وزيرة التجارة والصناعة نبحت مع وفد الخارجية الامريكية لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك خلال المرحلة المقبلة



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات مع وفد وزارة الخارجية الأمريكية برئاسة السيد/ كيف كراك، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للنمو الاقتصادي والطاقة والبيئة تناولت بحث سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية بين البلدين، حضر اللقاء السيد/ جوناثان كوهين، السفير الأمريكي بالقاهرة، والدكتور/ أحمد مغاوري، رئيس جهاز التمثيل التجاري، والدكتور/ أشرف الربيعي، رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة.

وأكدت الوزيرة أن العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية علاقات استراتيجية تستند لتاريخ طويل من التعاون المشترك في مختلف المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية وعلى كافة الأصعدة، مشيرة إلى أن السوق الأمريكي يعتبر من أهم الوجهات التصديرية المستقبلية لعدد كبير من المنتجات المصرية لما تتمتع به هذه المنتجات من ميزات تنافسية وقبول لدى المستهلك الأمريكي وقالت الوزيرة إن اللقاء استعرض أوجه التعاون المشترك بين مصر والولايات المتحدة خاصة في ظل الإعداد لعقد اجتماعات الجولة الخامسة للاتفاقية المصرية الأمريكية للتجارة والاستثمار «التيفا»، والمقرر عقدها خلال شهر ديسمبر المقبل عبر تقنية الفيديو كونفرانس، فضلا عن بحث توسيع التعاون المشترك في إطار اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، خاصة في ظل انضمام شركات جديدة للاستفادة من المزايا التفضيلية التي يتيحها الاتفاق للتصدير للسوق الأمريكي وبصفة خاصة في مجال صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والتي تمثل حوالي ٩٨٪ من المنتجات التي يتم تصديرها في إطار هذا الاتفاق. وأشارت جامع إلى أن الاجتماع قد تناول أيضا رغبة الجانب الأمريكي في تنمية التعاون المشترك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل ركيزة أساسية في هيكل الاقتصاد المصري، لافتة إلى أن الحكومة تسعى جاهدة لتقديم المزيد من التيسيرات والحوافز لدعم وتنمية هذا القطاع والذي يستوعب الآلاف من فرص العمل. وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أوضحت الوزيرة أن هناك تطور ملموس في مستوى العلاقات التجارية بين البلدين حيث بلغ حجم التبادل التجاري خلال العام الماضي ٨ مليار و٦١٨ مليون دولار مقابل ٧ مليار و٥٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨، مشيرة إلى أن الاستثمارات الأمريكية في مصر تبلغ حوالي ٢١,٨ مليار دولار في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية والإنشائية والتمويلية والزراعية والسياحية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ومن جانبه أكد السيد/ كيف كراك، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للنمو الاقتصادي والطاقة والبيئة حرص بلاده على تعزيز التعاون مع مصر باعتبارها شريكا استراتيجيا تربطها علاقات الصداقة وتوافق الرؤى، مشيرًا إلى أن اللقاء تناول سبل الارتقاء بهذه العلاقات الطيبة بين البلدين إلى أفقٍ أرحب بما يعود بالنفع على شعبي البلدين.

و نبحت مع موفد الرئاسة الأوكرانية للمراقبات الدولية لتعزيز أطر التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن المرحلة المقبلة ستشهد نقلة نوعية في مستوى العلاقات المشتركة مع دولة أوكرانيا وبصفة خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، مشيرة إلى حرص مسنولي البلدين على ترجمة العلاقات السياسية المتميزة التي تربط القاهرة وكيف لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الاقتصادين المصري والأوكراني على حد سواء. وأشارت إلى أهمية البناء على العلاقات المتميزة التي تربط الرئيسين عبد الفتاح السيسي ونظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي لنقل العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية بين البلدين لمستويات متميزة.

مدينة دمياط للثاثل وكذلك الاستفادة من منتجات الاخشاب الاوكرانية كمدخل انتاج رئيسي لصناعة الاثاث المصرية وأشارت جامع إلى أن المباحثات قد أكدت على تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجالات المواصفات والجودة والنظام الجمركي، مشيرة إلى أنه جرى اعداد عدد من مذكرات التفاهم الهادفة لتعزيز التعاون بين البلدين في كافة المجالات وذلك تمهيدا لتوقيعها خلال المرحلة القريبية المقبلة. ومن جانبه أكد السفير/ ايهور جوفكفا نائب رئيس مكتب الرئاسة الأوكرانية للعلاقات الدولية حرص بلاده على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع مصر خلال المرحلة المقبلة، وذلك باعتبارها شريكا اقتصاديا رئيسيا لأوكرانيا في القارة الأفريقية، مشيرًا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ العام الماضي ٢,٦ مليار دولار. ولفت إلى أن هناك فرصاً متميزة للتعاون الاقتصادي بين البلدين وبصفة خاصة في مجالات تخزين الحبوب وإنشاء الصوامع حيث تمتلك اوكرانيا خبرات كبيرة في هذه المجالات.

الاقتصادي المشترك حيث تتولى وزيرة التجارة والصناعة تمثيل الجانب المصري وموفد الرئاسة الأوكرانية للعلاقات الدولية ممثلا عن دولة أوكرانيا، لافتة إلى أن المباحثات قد تناولت سبل تنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات في كلا البلدين. ولفتت جامع إلى حرص الوزارة على الاستفادة من التكنولوجيات والخبرات الصناعية الأوكرانية المتطورة ونقلها للصناعة الوطنية في مختلف القطاعات الانتاجية، مشيرة إلى ترحيب الحكومة المصرية بتواجد الصناعات الأوكرانية على الأراضي المصرية للاستفادة من الفرص الاستثمارية الضخمة المتاحة بالسوق المصري في كافة المجالات الصناعية إلى جانب الاستفادة من التيسيرات والحوافز الاستثمارية والتي اتاحتها الحكومة للمستثمرين مؤخرا ونوهت الوزيرة إلى امكانية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجال صناعة الاثاث خاصة وان مصر لديها خبرات كبيرة في هذا الصدد حيث تمتلك احدى اكبر مدن صناعة الاثاث بمنطقة الشرق الاوسط وقارة افريقيا وهي

و نصدّر قراراً بوقف تصدير الفول بكافة أنواعه لمدة ٣ أشهر



أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بوقف تصدير الفول لمدة ٣ أشهر اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية، كما نص القرار على السماح بتصدير الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي والتي تقدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية بعد موافقة وزير التجارة والصناعة.

وقالت الوزيرة ان هذا القرار جاء بعد تنسيق كامل مع وزير التموين والتجارة الداخلية وذلك تنفيذاً للخطة الشاملة التي أقرتها الحكومة لتوفير احتياجات المواطنين من السلع وبصفة خاصة السلع الأساسية، وذلك ضمن الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة خلال المرحلة الحالية لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأشارت جامع الى ان قرار حظر التصدير عزز من المخزون الاستراتيجي للفول حيث يكفي المخزون الحالي حاجة الاستهلاك خلال خمس أشهر ونصف، كما ساهم القرار أيضاً في حدوث انخفاض في الاسعار العالمية للفول وهو الامر الذي انعكس ايجاباً على سعر البيع للمستهلك المصري

أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بوقف تصدير الفول لمدة ٣ أشهر اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية، كما نص القرار على السماح بتصدير الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي والتي تقدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية بعد موافقة وزير التجارة والصناعة.

وقالت الوزيرة ان هذا القرار جاء بعد تنسيق كامل مع وزير التموين والتجارة الداخلية وذلك تنفيذاً للخطة الشاملة التي أقرتها الحكومة لتوفير احتياجات المواطنين من السلع وبصفة خاصة السلع الأساسية، وذلك ضمن الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة خلال المرحلة الحالية لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأشارت جامع الى ان قرار حظر التصدير عزز من المخزون الاستراتيجي للفول حيث يكفي المخزون الحالي حاجة الاستهلاك خلال خمس أشهر ونصف، كما ساهم القرار أيضاً في حدوث انخفاض في الاسعار العالمية للفول وهو الامر الذي انعكس ايجاباً على سعر البيع للمستهلك المصري

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض مع ممثلي اتحاد الصناعات المصرية منظومة التيسيرات والحوافز الاستثمارية المقدمة بالمجمعات الصناعية الجديدة نيفين جامع: التيسيرات المقدمة غير مسبوقه ولم نحدث من قبل... ونسندهدف إعداد جيل جديد من رجال الصناعة ونوفير المزيد من فرص العمل امام الشباب



أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن التيسيرات والمزايا والحوافز الاستثمارية التي تقدمها الدولة للشباب للحصول على وحدات صناعية في المجمعات الصناعية المطروحة مؤخراً غير مسبوقه ولم تحدث من قبل حيث جاءت تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بتوفير وحدات صناعية للشباب وصغار المستثمرين وتقديم كافة الخدمات اللازمة لتشجيع الشباب على إقامة مشروعات صناعية صغيرة ومتوسطة لإعداد جيل جديد من رجال الصناعة المصرية وتوفير الآلاف من فرص العمل اللائقة والمنتجة للشباب، مشيرة الى ان هناك اقبال من المستثمرين على حجز وحدات صناعية بهذه المجمعات حيث يبلغ عدد من تقدموا لشراء كراسات الشروط منذ طرح المجمعات في ١٣ أكتوبر الجاري حوالي ٩٠٠ مستثمر.

وقالت الوزيرة ان المجمعات المطروحة تتيج ١٦٥٧ وحدة صناعية مجهزة بكافة المرافق وبمساحات مختلفة وذلك بنظام الإيجار أو التملك في سبع محافظات هي الاسكندرية والبحر الأحمر والغربية وبنى سويف والمنيا وسوهاج والأقصر وتتضمن هذه الوحدات أنشطة صناعية متنوعة في المجالات الهندسية والغذائية والكيميائية والبلاستيكية والصناعات النسيجية ومواد البناء، لافتة الى ان طرح هذه المجمعات يأتي تنفيذاً لخطة الوزارة الهادفة الى انشاء ١٣ مجمع صناعي جديد بمحافظة الوجه البحري والصعيد بإجمالي ٣٠٧ وحدة صناعية جاهزة وكاملة المرافق.

مع معالي الأستاذة/نيفين جامع-وزيرة التجارة والصناعة
صناعية المطروحة للنشاط الصناعي في عدد من المحافظات
2020/10/26

المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة . وأوضحت جامع انه قد روعي في هذا الطرح تقديم تيسيرات كبيرة وغير مسبوقه للتخفيف عن كاهل المستثمرين منها تخفيض سعر كراسة الشروط من أكثر من ٢٠٠٠ جنيهه للكراسة الي ٥٠٠ جنيهه و ٣٠٠ جنيهه في بعض الحالات، بالإضافة إلى إلغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات وتكاليف الفحص اللتان تجاوزتا ٦ آلاف جنيهه، لافتة إلى أن الطرح الجديد لا يشترط تقديم دراسة جدوى معتمدة بل يكفي تقديم دراسة ميدانية تؤكد جدوى المشروع ويشترك في اعدادها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، مع عدم الإلزام بتقديم السجل التجاري عند التقدم للحصول على وحدة، كما تم أيضاً تقليل مدة الفحص والترسية من ٤٥ يوماً إلى ١٥ يوماً فقط، فضلاً عن مد فترة الإيجار للوحدة من ٥ أعوام سابقاً إلى ١٠ سنوات يمكن تجديدها ٥ مرات، بالإضافة إلى رفع الحد المسموح به للحصول على الوحدات من ٤ وحدات إلى ٨ وحدات ما دام النشاط يستوعب ذلك.

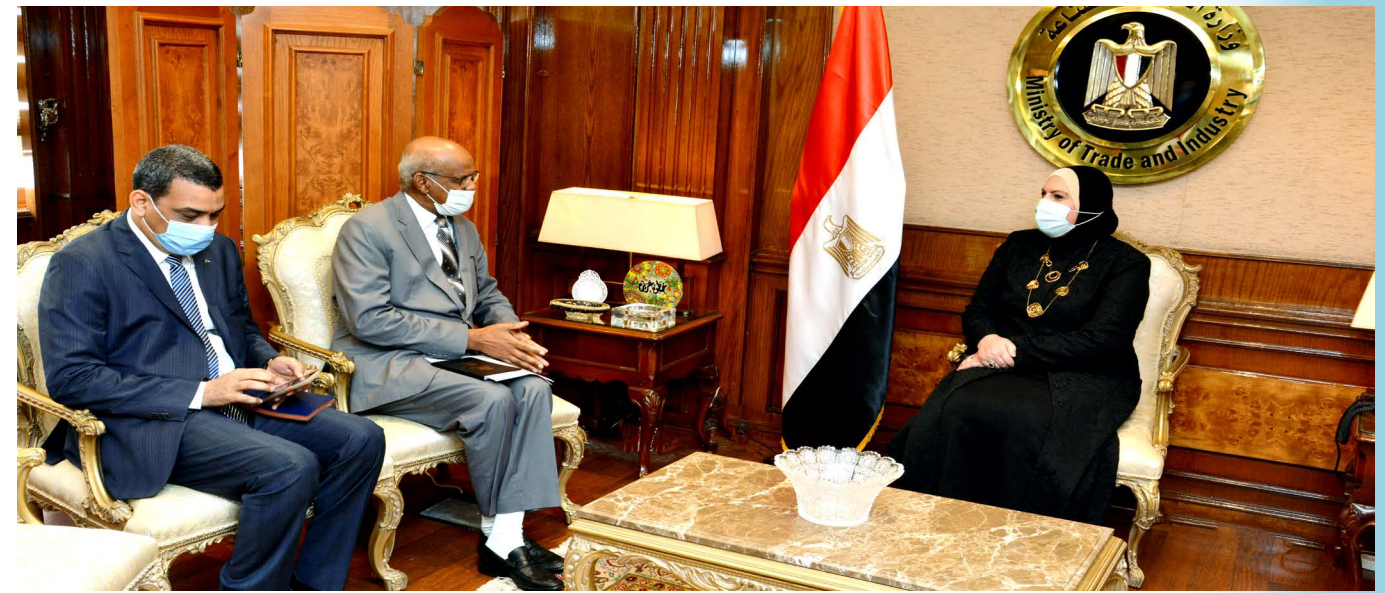
وأضافت جامع أن المتقدمين للحصول على هذه الوحدات سيتاح لهم عدة نظم للتخصيص منها الإيجار لعشرة سنوات قابلة للتجديد بمتوسط قيمة اجارية ٢١ جنيه للمتر المربع وتتراوح المساحات المتاحة من ٤٨ متر وحتى ٧٩٢ متر مربع وفقاً لمكان المجمع والأنشطة الصناعية المتوفرة فيه كما يمكن تملك الوحدة الصناعية من خلال تيسيرات تمويلية مع العديد من البنوك أو التملك المباشر من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية، لافتة إلى أن اصحاب هذه الوحدات الصناعية سيتاح لهم كافة الخدمات التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في استخراج مختلف المستندات والترخيص مسيرة لمساعدتهم في شراء المعدات والآلات وتمويل رأس المال العامل وذلك بالتنسيق مع عدد من البنوك والمؤسسات التمويلية.

وأضافت الوزيرة ان جهاز تنمية المشروعات سيقيم بتقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة

ومن جانبه أشاد المهندس/ محمد السويدي، رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية بجهود الوزارة في إطلاق المبادرات الهادفة إلى تشجيع صغار المستثمرين وتوفير فرص العمل للشباب، مشيراً إلى أن التيسيرات الجديدة التي يوفرها هذا الطرح للمتقدمين للحصول على الأراضي الصناعية ستسهم في زيادة الإقبال على الأراضي عن ذي قبل خاصة فيما يتعلق بتخفيض نفقات كراسة الشروط والإجراءات اللاحقة، وكذا إتاحة التخصيص بالإيجار والتمليك وهو ما يساعد صغار المستثمرين لبدء مشروعاتهم.

كما أشار اللواء / محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية إلى ان الهيئة تسعى جاهداً للتيسير على المستثمرين من خلال مراجعة كافة الإجراءات والخدمات التي تقدمها الهيئة ومجتمع الصناعة بهدف تبسيط هذه الإجراءات وربطها بتوقيت زمني محدد لانتهاء الخدمة ، لافتاً في هذا الإطار إلى انه جارى حالياً استكمال إجراءات ميكنة كافة خدمات الهيئة وتطبيقها في كافة فروع الهيئة ، حيث سيتم البدء ب ٤ فروع تشمل بورسعيد والسادات وصلاح سالم بالقاهرة فضلاً عن فرع الهيئة باتحاد الصناعات المصرية

جامع نبذت مع سفير السودان بالقاهرة سبل تعزيز التعاون التجاري والصناعي المشترك بين البلدين



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات مع السفير/ محمد إلياس سفير السودان الجديد بالقاهرة والتي تناولت بحث سبل تعزيز التعاون التجاري والصناعي والاستثماري بين البلدين. وأشارت الوزيرة إلى قدوم صدور تشكيل الجانب المصري في مجلس الاعمال المصري السوداني والذي سيكون نواة أساسية في تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين وترجمتها إلى مشروعات حقيقية تعكس قوة ومثانة العلاقات الاستراتيجية التي تربط مصر والسودان الشقيقة. وأكدت جامع حرص مصر على تعزيز أواصر التعاون المشترك بين مصر والسودان وبصفة خاصة في المجال الاقتصادي، خاصة في ظل الروابط التاريخية الوثيقة التي تربط شعبا البلدين، مشيرة في هذا الاطار الى استعداد مصر لتقديم الدعم اللازم للجانب السوداني للمساهمة في إعادة تأهيل وتشغيل المصانع التي اغلقت من جراء انتشار فيروس كورونا المستجد وذلك في

إطار الخطة العاجلة التي سيعمل عليها الجانبين المصري والسوداني خلال المرحلة المقبلة المقلبة لاستعادة الاقتصاد السوداني النشاط الصناعي مرة أخرى بما يعود بالنفع على البلدين من خلال توفير فرص عمل جديدة وإعطاء دفعة للمصانع السودانية المتوقفة فضلا عن تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري بين مصر والسودان. وقالت إن السودان تعد إحدى أهم الدول العربية والأفريقية التي ترتبط مع مصر بعلاقات متميزة في كافة المجالات تستند إلى أواصر تاريخية واستراتيجية بين شعبي وادي النيل الشقيقين، لافتة إلى أن معدلات التبادل التجاري بين البلدين شهدت تطورا ملحوظا خلال الأونة الأخيرة حيث بلغ حجم الصادرات المصرية للسودان ٤٩٦ مليون دولار خلال العام الماضي مقابل ٤١٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨، بنسبة زيادة بلغت ١٩٪. ولفتت جامع إلى أن اختيار السودان كضيف شرف معرض تراثنا في دورته الحالية

و نصد قراراً باعادة تشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري السوداني برئاسة شريف الجبلي لمدة ثلاث سنوات



اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا باعادة تشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري السوداني برئاسة الدكتور/ شريف الجبلي رئيس لجنة التعاون الافريقي باتحاد الصناعات ورئيس مجلس ادارة شركة بولي سيرف للاسمدة والكيماويات، وعضوية كل من المهندس/ عمرو قنديل شركة كما لطلاء وتشغيل المعادن، والمهندس/ محمد محسن شركة المقاولون العرب، والمهندس/ حسن عبد العليم شركة حلوان للاسمدة، والمهندس/ جون بشاي شركة الشرق للتجارة والصناعة، والدكتور/ رياض ارمانوس شركة ايفافارما للادوية والمستلزمات الطبية، والسيد/ احمد جابر شركة يومبيك للطباعة والتغليف، والسيد/ شريف عابدين الشركة المصرية المتحدة للسكر/ صافولا، والدكتور/ أحمد عطية شركة هابي سويت للحلويات والسيكولاتة، والسيد/ شريف منير عبد النور وحدة النيل للحوم، والسيد/ علاء الوكيل شركة المنصور للتجارة والتوزيع سيكلام لمنتجات الالبان، والمهندس/ محمود ممدوح العربي شركة توشيبا العربي، والسيد/ خالد سعيد شركة انترناشيونال تكنولوجي جروب، والسيد/ محمد حربي شركة حربي وشريكه لدباغة وتصدير الجلود

وقد نص القرار على أن تكون مدة عمل المجلس ٣ سنوات من تاريخ نشره بالوقائع المصرية وتضمن في مادته الثانية أن يرفع رئيس الجانب المصري تقريرا دوريا نصف سنوي عن جهود ونشاط المجلس إلى وزير التجارة

والصناعة متضمناً ما قام به المجلس من نشاط وما يراه من اقتراحات وخطته المستقبلية لتنمية المصالح المشتركة بين البلدين، وأن تقوم الجهات المصرية المعنية والسفارات المصرية بالخارج وكذا المكاتب التجارية بمعاونة المجلس في أداء مهامه وتيسير مباشرته لاختصاصاته وتزويده بما يطلبه من بيانات أو معلومات تتعلق بنشاط المجلس. وفي هذا الاطار اوضحت جامع ان تشكيل الجانب المصري بالمجلس يأتي في إطار حرص الوزارة على تعزيز التعاون المشترك مع دولة السودان الشقيقة على المستويين التجاري

التمثيل التجاري يستقبل وفد من كبريات الشركات الروسية برئاسة نائب وزير الصناعة والتجارة الروسي



لتذليل المعوقات التي تقف حائلاً أمام انسياب حركة التجارة ومن بينها تسجيل بعض المنتجات ومنها الالبان والاسماك المصرية ومن جانبه اشار السيد/ فاسيلي اوسماكوف نائب وزير الصناعة والتجارة الروسي ان زيارته لمصر على رأس وفد من كبريات الشركات الروسية يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه روسيا لمصر باعتبارها احد اهم الشركاء الاستراتيجيين لروسيا بمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا، لافتاً الى ان هناك العديد من الشركات الروسية المهمة بالاستثمار في السوق المصري خلال المرحلة المقبلة

ولفت اوسماكوف الى ان الجانب الروسي قام بتوريد ١٠٣ عربة قطار حتى الان وذلك في اطار تنفيذ صفقة الـ ١٣٠٠ عربة قطار لصالح هيئة السكك الحديدية المصرية من خلال تحالف الشركات الروسية المجرية بهدف المساهمة في تطوير شبكة السكك الحديدية المصرية

حرص الجانبين على الخروج بنتائج مثمرة وخطة عمل واضحة لتعزيز التعاون المشترك خلال المرحلة المقبلة ولفت مغاوري الى ان انشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر تصدر جلسة المباحثات حيث تعد هذه المنطقة والمقرر انشاؤها في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نواة لجذب استثمارات روسية ضخمة تستغل موقع مصر كمحور ارتكاز لانطلاق المنتجات الروسية الى مختلف الاسواق العالمية وبصفة خاصة السوق الافريقي ونوه رئيس جهاز التمثيل التجاري الى انه تم ايضا خلال المباحثات التأكيد على اهمية الانتهاء من المفاوضات الجارية بين مصر ودول تجمع الاتحاد الاوراسي والتي تضم الى جانب روسيا كل من بيلاروسيا وارمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان بهدف التوصل الى اتفاق تجارة حرة يساهم في تعزيز حركة التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع، فضلا عن اهمية تضافر جهود مسئولى البلدين

وقال مغاوري ان الاجتماع قد تناول بحث موضوعات التعاون المشترك بين البلدين خاصة في ظل الاعداد لعقد الدورة الثالثة عشر من اجتماعات اللجنة المصرية الروسية المشتركة والمقرر عقدها خلال شهر نوفمبر الحالي بالعاصمة الروسية موسكو، حيث تغطي اعمال اللجنة كافة موضوعات التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني، مؤكدا

تحت رعاية السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة استضاف جهاز التمثيل التجاري جلسة المباحثات الموسعة التي عقدها الدكتور/ أحمد مغاوري وكيل أول الوزارة ورئيس الجهاز مع السيد/ فاسيلي اوسماكوف نائب وزير الصناعة والتجارة الروسي والوفد المرافق له والذي ضم ممثلي كبرى الشركات الروسية المتعاونة مع مصر في مجالات توريد عربات السكك الحديدية والنفط والغاز وكذا التطوير الصناعي، حضر اللقاء مسئولى المكتب التجاري الروسي بالقاهرة

وقال مغاوري ان الاجتماع قد تناول بحث موضوعات التعاون المشترك بين البلدين خاصة في ظل الاعداد لعقد الدورة الثالثة عشر من اجتماعات اللجنة المصرية الروسية المشتركة والمقرر عقدها خلال شهر نوفمبر الحالي بالعاصمة الروسية موسكو، حيث تغطي اعمال اللجنة كافة موضوعات التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني، مؤكدا

وزيرة التجارة والصناعة نبذت مع سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة مستقبل الملاقات الاقتصادية بين البلدين



بين مصر وكوريا الجنوبية بلغ العام الماضي مليار ٥٩٥ مليون دولار حيث تضم أهم بنود التبادل التجاري بين مصر وكوريا الجنوبية تضمنت السلع الهندسية والالكترونية والاثاث والملابس الجاهزة والمنتجات الكيماوية والاسمدة والصناعات الطبية، مشيرة الى ان الاستثمارات الكورية في مصر تبلغ حوالي ٥٧٠ مليون دولار في عدد ١٨١ مشروعا في مجالات الصناعة والخدمات والانشاءات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والزراعة. ومن جانبه أكد السيد/ هونج جين ووك سفير كوريا الجنوبية الجديد بالقاهرة حرص بلاده على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي والاستثماري مع مصر خلال المرحلة المقبلة، مشيراً الى أن الشركات الكورية تنظر للسوق المصري على أنه من أهم الوجهات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

على تعزيز التعاون التجاري بين البلدين والاستفادة من الخبرات الكورية المتميزة ونقلها للصناعة المصرية وكذا الاستفادة من الخبرات الكورية في مجال تنمية وتطوير قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وأوضحت الوزيرة أن التجارة الإلكترونية تحظى بأهمية كبيرة خلال المرحلة الحالية لدورها الرئيسي في زيادة العلاقات التجارية بين مصر وكوريا خاصة في ظل ظروف انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد ١٩» حيث تعد مجالاً خصبا لنشاط رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مشيرة إلى أن الوزارة حريصة على الاستفادة من التجربة التي تبنتها الحكومة الكورية لربط وتشبيك الشركات الكورية الصغيرة بنظرائها من الشركات الكبرى الأمر الذي ساهم في توفير فرص عمل وزيادة اعتماد الشركات الكورية الكبرى على مستلزمات الإنتاج المحلية. ونوهت أن حجم التبادل التجاري

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع السيد/ هونج جين ووك سفير كوريا الجنوبية الجديد بالقاهرة لبحث مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسبل تنمية التعاون التجاري والصناعي بين مصر وكوريا الجنوبية فضلاً عن بحث الملفات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين. وقالت الوزيرة إن اللقاء تناول الاستثمارات الكورية في مصر حالياً والتي تتسم بالتنوع والانتشار وتمثل قصة نجاح مميزة من بين تجارب الدول المستثمرة بالسوق المصري، لافتة إلى تطلع الحكومة المصرية لتعميق التعاون وتبادل الخبرات مع كوريا الجنوبية وإقامة مشروعات تنموية جديدة مع الجانب الكوري. وأشارت جامع إلى قوة ومتانة العلاقات بين مصر وكوريا والتي تستند إلى تاريخ طويل من التعاون في مختلف المجالات وخاصة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، مشيرة إلى حرص مصر

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع محافظ بورسعيد سبل تعزيز حركة الاستثمار الصناعي بالمحافظة



أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مساندة الوزارة لجهود تعزيز التنمية الصناعية بمحافظة بورسعيد التي تمتلك العديد من الإمكانيات والقدرات التصنيعية الكبيرة فضلا عن الموقع المتميز على البحر المتوسط وقناة السويس الأمر الذي يؤهلها لتكون مركزا صناعيا ولوجيستيا لنفاذ الصادرات المصرية إلى مختلف الأسواق الخارجية.

جاء ذلك خلال لقاء الوزيرة باللواء/ عادل الغضبان محافظ بورسعيد والذي تناول متابعة موقف إنشاء المصانع الجديدة والمجمع الصناعي فضلا عن الإنشاءات الجديدة بالمنطقة الصناعية بالمحافظة.

وقالت الوزيرة أن الوزارة حريصة على التواصل مع كافة المحافظين لمتابعة حركة التنمية الصناعية والتعرف على أهم التحديات التي تواجه المنتجين والسعي لحلها بهدف ضمان استمرار دوران عجلة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية.

وأشارت جامع إلى أن اللقاء تناول متابعة موقف العملية الإنتاجية بالمنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد والتي تضم ٤٢٩ مصنعا منها ٣٠١ مصنع منتج في العديد من الصناعات المختلفة، فضلا عن الاستثمارات الصناعية بالمحافظة سواء

القائمة وشهدت توسعات أو الجديدة التي تضمنت مجالات إنتاج الإطارات ولمبات الليد والصفائر الكهربائية فضلا عن الدهانات والصناعات الغذائية إلى جانب مجمع الصناعات الصغيرة الذي يضم ١١٨ وحدة بمنطقة جنوب الرسوة ومجمع الدة٥ مصنع والمخصص للملابس الجاهزة ومن جانبه أوضح اللواء/ عادل الغضبان محافظ بورسعيد أن هناك طفرة غير مسبوقه تشهدها المحافظة وبصفة خاصة في المجال الصناعي، حيث تسعى المحافظة جاهدة إلى التحول للنشاط الصناعي والتصدير أيضا ويعكس ذلك المشروعات الصناعية العملاقة التي تمت ببورسعيد مؤخرا حيث أسهمت في جعل المحافظة من أهم المدن الصناعية في مصر.

وأشاد الغضبان بالدعم غير المحدود الذي تقدمه السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية بالمحافظة، وتقديم العديد من المبادرات لخدمة شباب المحافظة من خلال مجمع خدمات المنشآت الصغيرة التابع لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يتيح خدمات متميزة للراغبين في إقامة مشروعات جديدة ومن ثم توفير فرص عمل لأبناء بورسعيد

و تؤكد حرص الحكومة على تطبيق المعايير الدولية لتعزيز تنافسية القطن المصري إقليميا ودوليا



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن القطن المصري يتمتع بمميزات تنافسية كبيرة بمختلف الأسواق العالمية ويعد القطن الأعلى جودة عالميا وهو ما ساهم في إكساب القطن المصري رواجاً واسعاً في جميع أنحاء العالم، مشيرة إلى أن الدولة أطلقت العلامة التجارية للقطن المصري منذ ٢٠ عامًا لمساعدة المستهلكين بمختلف الأسواق العالمية على التمييز بين القطن المصري الأصلي وأي أقطن أخرى مقلدة.

جاء ذلك في سياق كلمة

الوزيرة خلال مشاركتها- عبر تقنية الفيديو كونفرانس- بفعاليات الاحتفال الثاني بيوم القطن العالمي وذلك بمشاركة عدد من الوزراء وأعضاء اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ومقرها العاصمة الأمريكية واشنطن وذلك تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة ووزارة قطاع الأعمال العام حيث شارك في تنظيم الاحتفال الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج وجمعية قطن مصر وبحضور الدكتور/ محمد نجم، نائب رئيس الاتحاد العالمي لبحوث القطن (ICRA).

وقالت الوزيرة إن مصر تطبق إجراءات صارمة للتحقق من مكونات أي منتج مُصنع من القطن المصري بنسبة ١٠٠٪ حيث يتم إجراء مراجعة على الشركات المصروح لها استخدام العلامة التجارية للقطن المصري من خلال نظام تتبع كامل لمكونات القطن المصري في كافة مراحل الإنتاج في سلسلة الامدادات التي جانب إجراء تحليل البصمة الوراثية DNA لعينات من النسيج المُصنع، مشيرة إلى أن الحكومة تقوم بتنفيذ برنامج تحديث شامل لصناعات القطن والغزل والنسيج في مصر من خلال إعادة هيكلة وتطوير شركات الحلج والغزل والنسيج التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والظروف المعيشية لمنتجي القطن.

وأشارت جامع إلى أن القطن يعد إحدى الركائز التي تعتمد عليها صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر كما يقدر عدد العاملين بتجارة وزراعة القطن المصري بنحو ٩ ملايين مواطن، لافتة إلى أن الاحتفال بيوم القطن العالمي من مصر وترأس مصر للجنة الدائمة للجنة الاستشارية الدولية للقطن خلال العام الماضي يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للقطن باعتباره أحد المحاصيل الاستراتيجية بالاقتصاد القومي.

وأشارت إلى أن الوزارة لا تدخر جهدا في تقديم الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة نظرا لكونها صناعات كثيفة العمالة، لافتة إلى أن مصر انضمت رسميا إلى «مبادرة القطن الأفضل» BCI في مايو ٢٠٢٠ بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بهدف تعزيز استدامة سلسلة قيمة القطن المصري بأكملها وهو ما يدعم التوجه الجديد لمصر نحو استدامة زراعة القطن المصري وإنتاجه وتطبيق المعايير الدولية لتعزيز القدرة التنافسية للقطن المصري في جميع أنحاء العالم وزيادة الصادرات وتحسين الظروف المعيشية لمنتجي القطن.



الشركة الدولية لأنظمة الأمن والسلامة
International Security & Safety Systems Co.

إسم المنشأة: الشركة الدولية لأنظمة الأمن والسلامة (I.S.S.)
تاريخ الحصول على العلامة: 2016
عدد العاملين: 120
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني:
[/https://www.issystems.com](https://www.issystems.com)

I.S.S هي شركة متخصصة في مجال الحماية من الحرائق في الشرق الأوسط حيث تقوم بتصنيع مضخات الحريق بمحركات الديزل والكهرباء وأنظمة إطفاء بالغازات والرغوة والبودرة والمياه وأنظمة إنذار الحريق وتصنيع المواد الرغوية للإطفاء وصناديق الحريق من الصاج و عربات الرغوة بسعات مختلفة. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001- NFPA - CE - ASME - UL - FM



علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حكومية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم.. وقد تمكنت ١٩٥ منشأة صناعية على مستوى الجمهورية من اجتياز التقييم بنجاح.. سنقوم بعرض نبذة مختصرة عن عدد من المنشآت الحاصلة على العلامة في مجالات متنوعة.



إسم المنشأة: مآرب العالمية للملابس الجاهزة
تاريخ الحصول على العلامة: 2017
عدد العاملين: 632
السوق المستهدف: التصدير
الموقع الإلكتروني:
[/http://maribgarments.com.eg](http://maribgarments.com.eg)

المنشأة متخصصة في تصنيع الملابس عالية الجودة من منتجات الجينز وتم إنشاءها على أحدث طراز بكثافة إنتاج تصل الي (120,000) قطعة شهريا من الملابس عالية الجودة وتوريدها إلى أكبر العلامات التجارية في الأسواق العالمية. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001:2015 -WRAP -SEDEX-C-TPAT



HANIMEX

إسم المنشأة: هانيمكس للصناعات الخشبية و المعدنية
تاريخ الحصول على العلامة: 2020
عدد العاملين: 165
نوع المنتج: السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني:
[/https://hanimex.net](https://hanimex.net)

متخصصون في صناعة الأثاث الخشبي المعدني والفرش الداخلي والخارجي حيث تصنع هانيمكس منتجات خشبية وحديدية متنوعة عالية الجودة بما في ذلك الأثاث الداخلي والخارجي والإضاءة وإكسسوارات الحمام والمطبخ والأثاث المكتبي التي تلبى احتياجات عملائها من المشروعات، المنشأة حاصلة على شهادة ISO 9001:2015



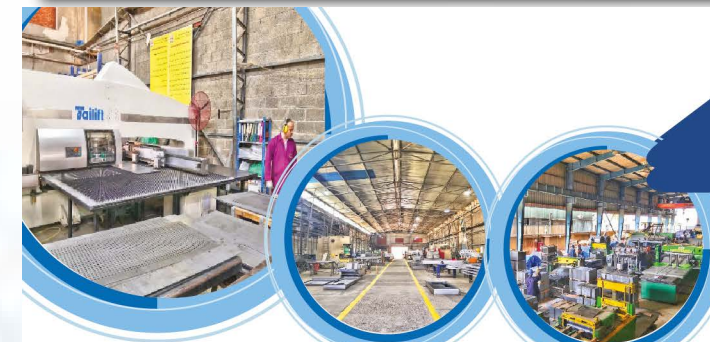
اسم المنشأة: المتحدة للمباني المعدنية (روتس ستيل العالمية RSI)
تاريخ الحصول على العلامة: 2009
عدد العاملين: 260
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير للدول الأفريقية
الموقع الإلكتروني:
[/https://rootssteel.com](https://rootssteel.com)

تقدم مجموعة واسعة من خدمات الفولاذ الإنشائي مثل الفولاذ الإنشائي المكشوف بالإضافة إلى تصنيع الفولاذ الهيكلي القياسي وأيضا في توفير المباني عالية الجودة سابقة الهندسة إلى جانب تصميم وتصنيع وتركيب المباني الفولاذية ونظام مناولة المواد وتصنيع الصلب.. المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001



إسم المنشأة: بدوي لتشكيل المعادن
تاريخ الحصول على العلامة: 2017
عدد العاملين: 150
عدد الفروع: (1)
نوع المنتج: بلاطات - اكسسوارات الاسقف المعلقة - أنظمة التخزين - أكشاك الكهرباء - مجاري الكابلات - أنظمة وأرفف تخزين السوبر ماركت
السوق المستهدف: المحلي
الموقع الإلكتروني:
[/http://www.badawybeeco.com](http://www.badawybeeco.com)

أنشأت مجموعة بدوي - بيكو مصنعاً تبلغ مساحته 5400 م2 متخصص في صناعات تشكيل المعادن من بلاطات واكسسوارات الاسقف المعلقة وأنظمة التخزين وأكشاك الكهرباء ومجاري الكابلات وأنظمة وأرفف تخزين السوبر ماركت وذلك بأحدث تقنيات المعالجة والدهان، المنشأة حاصلة على شهادة الجودة ISO 9001:2015 .



اسم المنشأة
بدوي للصناعات الهيدروليكية

تاريخ الحصول على العلامة: 2017
عدد العاملين: 138
عدد الفروع: (1) مصر
السوق المستهدف: الداخلي
الموقع الإلكتروني:
www.badawybeeco.com

الشركة متخصصة في تصنيع الروافع والعربات الهيدروليكية والأوناش المقصية ومعدات المناولة وأرصفت الشحن وتمتلك أول مصنع لمعدات الرفع والمناولة الهيدروليكية في مصر والشرق الأوسط بحجم استثمارات 6 مليون جنيه.. حاصلة أيضا على شهادة الجودة ISO 9001:2015

المبادرة الرئاسية لإنشاء مجمعات صناعية منظورة متكاملة في محافظات الجمهورية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة



تناولت الصحف والمواقع الإلكترونية العربية والأجنبية العديد من المبادرات الرئاسية التي أعلن عنها الرئيس/ عبد الفتاح السيسي لدعم القطاع التجاري والصناعي ولتشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل للشباب للحد من البطالة، وكان على رأس هذه المبادرات مبادرة «إنشاء مجمعات صناعية منظورة متكاملة بمختلف محافظات الجمهورية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، وفي هذا الصدد تناولت الصحف والمواقع على مدار الأيام الماضية اجتماعات الرئيس السيسي ورئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، والسيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لمناقشة ومتابعة تنفيذ المبادرة.

* وقد جاءت توجيهات الرئيس السيسي بأهمية تقديم كافة التسهيلات الممكنة الخاصة بإجراءات التعاقد للحصول على وحدات «المجمعات الصناعية»، بما في ذلك قيام وزارة التجارة والصناعة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بإنهاء كافة التراخيص والإجراءات الإدارية، وإصدار السجل التجاري للمتقاعدين، فضلا عن تقديم التسهيلات

تنفيذاً للمبادرة الرئاسية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرح 1657 وحدة صناعية جديدة في 7 محافظات

تيسيرات غير مسبوقه لتسهيل حصول الشباب على المصانع والورش الحرفية

الرئيس: دعم شباب المستثمرين في مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة

الرئيس يوجه بتقديم كافة التسهيلات للتعاقد على وحدات المجمعات الصناعية

مجمع للصناعات الهندسية والغذائية بتكلفة 816 مليون جنيه

كراسات الشروط متاحة إلكترونياً.. وخط ساخن لتلقي الاستفسارات

1657 وحدة صناعية كاملة المرافق للشباب وصغار المستثمرين

7 مجمعات صناعية للمستثمرين الأسبوع المقبل

طرح كراسات شروط 1657 وحدة صناعية جديدة في 7 محافظات.. اليوم

تطوير مجمع «مرغم» للصناعات البلاستيكية

Le Rais instruit d'accorder toutes les facilités à l'essor industriel

التنمية الصناعية.. تدرس خفض مدة استخراج التراخيص

Création de complexes industriels intégrés

864 ورشة للمنسوجات توفر 9 آلاف فرصة عمل

266 وحدة صناعية والتراخيص لصغار الصناع

شملت المبادرة محافظات:

- الإسكندرية (مجموع مرغم ٢) متوفر به ٢٠٤ وحدات بمساحة ١٤٤ مترا مربعا لكل وحدة ومتخصص في الصناعات البلاستيكية بأنواعها.
- البحر الأحمر (مجمع الغردقة) متوفر به ٢١٨ وحدة بمساحة ٣٣٦ مترا مربعا لكل وحدة ومتخصص في الصناعات الغذائية والهندسية والكيمياوية ومواد بناء ديكور، ومفروشات وملابس جاهزة.
- الغربية (مجمع المحلة الكبرى) متوفر به ٦١١ وحدة بمساحة ٤٨ مترا مربعا لكل وحدة ومتخصص في الصناعات الكيماوية والهندسية وصناعة المفروشات والملابس.
- بني سويف (منطقة بياض العرب) متوفر به ٢٦٦ وحدة بمساحات (٣٢ و ٥٤٠ و ٦٤٨ مترا مربعا) ومتخصص في الصناعات الهندسية والغذائية والكيمياوية والمعدنية.
- المنيا (منطقة المطاهرة) متوفر به ٦٨ وحدة بمساحات (٣٢ و ٧٩٢ مترا مربعا) ومتخصص في الصناعات الهندسية والغذائية والكيمياوية.
- سوهاج (منطقة غرب جرجا) متوفر به ١٧٨ وحدة بمساحات ٦١٢ و ٦٤٨ مترا مربعا، ومتاح به كافة أنواع الصناعات.
- الأقصر (مجمع منطقة البغدادي) متوفر به ٢٠٦ وحدات بمساحات (٣٨٤ و ٣٢٢ مترا مربعا) ومتخصص في الصناعات الغذائية والهندسية والكيمياوية ومواد بناء ديكور، ومفروشات وملابس جاهزة.
- وأشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى أنه تم الانتهاء من إجراءات الطرح والإطلاع على اشتراطات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والتي شملت تقديم تيسيرات كبيرة وغير مسبوقه للمستثمرين منها تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ و ٣٠٠ جنيه مضاف إليها ضريبة القيمة المضافة ١٪ حال طلب كراسة الشروط الكترونيا، على أن يتم السداد على حساب

الهيئة العامة للتنمية الصناعية في بنك الإسكندرية، علاوة على طرح الوحدات للمستثمرين بنظام التمليك بأسعار تنافسية أو ببايجار يبدأ من ٢١ جنيهاً للمتر لمدة ١٠ سنوات قابلة للتجديد، موضحة أن هناك كثير من التكاليف والمصاريف التي يتكفلها المتقدمين تم إلغاؤها، كما أنه لا يوجد شروط للمتقدم ولكن أن يكون كامل الأهلية ولديه معرفة بالنشاط الذي سيقوم به، مع السماح للمستثمر بالحصول على أكثر من وحدة.

كما أعلن اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، أنه تم إتاحة كراسات شروط ١٦٥٧ وحدة صناعية بدءاً من يوم الثلاثاء ١٣ أكتوبر وتستمر حتى ٢ نوفمبر ٢٠٢٠، على أن يتم سحب كراسة الشروط من مقرات الهيئة العامة للتنمية الصناعية أو أفرع جهاز تنمية المشروعات والمحافظات، كما يمكن الحصول على المزيد من التفاصيل عبر الاتصال بالخط الساخن لجهاز تنمية المشروعات (١٦٧٣٣٣)، أو بالخط الساخن للهيئة العامة للتنمية الصناعية (١٩٧٨٠).

وأشار الزلاط إلى أن الهيئة تسعى لتطوير كافة المكاتب والأفرع التابعة للهيئة بمختلف المحافظات للتيسير على المستثمرين وتحفيز حركة الاستثمار الصناعي، مشيراً إلى أنه جاري أيضاً دراسة آليات تدشين فرع لخدمة كبار المستثمرين خلال الفترة المقبلة.

كما أوضح رئيس الهيئة أنه في إطار التعاون مع كافة الأجهزة الحكومية لتوفير الدعم اللازم لصغار المستثمرين، فقد وقعت الهيئة العامة للتنمية الصناعية عدة بروتوكولات مع البنوك الوطنية والخاصة لتوفير التمويل اللازم للمستثمر الصناعي للحصول على الوحدة، وذلك في إطار مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير نظام سداد ميسر لثمن الوحدة الصناعية.

ولفت الزلاط إلى أن الحكومة تستهدف تهيئة المناخ للقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع ككل، مشيراً إلى أن استراتيجية التنمية الصناعية تعمل في إطار إستراتيجية مصر ٢٠٣٠، والهادفة إلى وضع مصر في مصاف الدول المتقدمة والاعتماد على تنفيذ مشروعات عدة مثل المجمعات الصناعية التي تخدم صغار المستثمرين.

ردود أفعال مجتمع الأعمال حول المبادرة: يرى علاء السقطي رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن الوحدات الصناعية التي طرحتها الحكومة ستحقق نسبة مبيعات تتراوح ما بين ٥ و ٦ مليارات جنيه سنوياً، الأمر الذي يساعد في زيادة نسبة مساهمة



القطاع الصناعي بالنتائج المحلي الإجمالي. ومن ناحية طالب السقطي بأن يكون هناك آلية أخرى لتسعير هذه الوحدات الصناعية، مشيراً إلى أنه من المفترض أن تتضمن هذه الوحدات آلية التمويل العقاري مثل وحدات الإسكان تسهيلاً على صغار المستثمرين.

- أشاد النائب فرج عامر رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب، بتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي وجهود الدولة في الاهتمام بالكوادر الشبابية وتبني الأفكار الهادفة للنهوض بالدولة، وتقديم

كل الدعم الكامل لمثل هذه الكوادر من أجل القضاء على البطالة، والعمل على خلق جيل جديد من رجال الصناعة في مصر، موضحاً أن مثل هذه المبادرات تعد فرصة جيدة لمساعدة صغار المستثمرين على الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة لهم - و طالب الشباب بضرورة مساندة الدولة والعمل على تحقيق خطة ورؤية مصر المستدامة ٢٠٣٠، في إطار البحث عن آلية لتقليل الصادرات ودعم الواردات.

- وأشاد الدكتور محمد خميس الأمين العام للاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، بالجهود الكبيرة التي بذلتها السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، واللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، في وضعهما لاستراتيجية متكاملة لتعزيز فرص التنمية الصناعية من خلال إنشاء مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، موضحاً أن فكرة المجمعات الصناعية المتكاملة هي الطريق نحو تحقيق تنمية حقيقية سريعة من خلال توفير الوقت وعناء ومشقة استخراج التراخيص الصناعية والإجراءات الروتينية، حيث يوفر على صغار المستثمرين ١٠٠٪ من الوقت.

- وأشاد السيد/ سيد شريف الخبير الإقتصادي، بالمجمعات الصناعية التي طرحتها الحكومة مؤخراً والتي تعد بمثابة حلم لإعادة مصر إلى دورها الريادي في الصناعة، وأن تلك المجمعات خطوة حقيقية لتحقيق هذا الحلم، وتعزيز مبادرات الدولة وتوجهها الحقيقي نحو دفع عجلة الإنتاج والاستفادة بابتكارات الشباب، مشيراً إلى أن هذه المجمعات ستستوعب الكثير من طموحات الشباب وتطلعاتهم، كما أنها تعزز المشروع القومي للدولة بتخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل، وتنويع مصادر الإنتاج والتصنيع ومن ثم غزو الأسواق وبالأخص الأفريقية لترسيخ اهتمام الدولة بالقارة السمراء وتحقيق مبدأ التعاون والتكامل.

- وقد أشاد رجال الصناعة والخبراء، بما أعلنته وزيرة التجارة والصناعة بوجود تيسيرات في اشتراطات الحصول على الوحدات الصناعية بالمجمعات الصناعية المختلفة، ما يعزز تشجيع الصناعات الصغيرة وخلق جيل من رواد الأعمال، الأمر الذي ينعكس على الصناعة وعلى الاقتصاد المصري بوجه عام.

*ومن جانبه قال خالد أبو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية، إن هذه الإجراءات التي تم الإعلان عنها من قبل وزيرة التجارة والصناعة تعد اتساقاً مع المبادرة الرئاسية لإنشاء مجمعات صناعية، الهدف الأساسي منها إتاحة أكبر قدر من التيسيرات وفرص عمل للشباب والمواطنين بشكل عام ولأصحاب المشروعات للحصول على وحدة أو أكثر بالمجمعات، الأمر الذي ستعكس آثاره الإيجابية خلال الفترة القادمة على زيادة الإنتاج الصناعي وتقليل الواردات وزيادة الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الاستراتيجية.

*وقال محمد عبد المقصود عضو الشعبة العامة للمصدرين، إنها مبادرة عظيمة من وزيرة الصناعة وستقضي على بعض السلبات التي تشكل عائقاً أمام الاستثمار الصناعي بصفة عامة، وصغار الصناع بصفة خاصة.

أمين عام اتحاد المستثمرين: خطة لمتابعة مبادرة الرئيس لتأسيس مجمعات صناعية للشباب

كتب - فتحى السايح

قال الدكتور محمد خميس شعبان الأمين العام للإتحاد المصري لجمعيات المستثمرين ورئيس جمعية مستثمري أكتوبر، إنه تم وضع خطة متكاملة مع كافة جمعيات المستثمرين، بالإقليم لمتابعة تنفيذ المبادرة الرئاسية لتشغيل الشباب بطرح مجموعة من المجمعات الصناعية المتكاملة في مختلف المحافظات.

وأوضح خميس في تصريحات صحفية، أمس الأربعاء، أن فكرة المجمعات الصناعية المتكاملة هي الطريق نحو تحقيق تنمية حقيقية سريعة من خلال توفير الوقت وعناء ومشقة استخراج التراخيص الصناعية والإجراءات الروتينية.

وأكد أن هذا المشروع يوفر على صغار المستثمرين 100% من الوقت، ويحول اهتمامات الشباب نحو التشغيل الفوري والإنتاج وابتكار أفكار إبداعية في التصنيع المحلي.

وقال رئيس جمعية مستثمري السادس من أكتوبر، إن فكرة التجمعات الصناعية هو حل نموذجي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة والصغيرة، ويساهم في تشجيع الاستثمار المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية والصناعات ذات القيمة المضافة وإتاحة الفرصة



محمد خميس

الإقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات

نبني خطط إستراتيجية للإسنادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لحفز النمو الإقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل

المصدر: صندوق النقد العربي

- تعزيز المهارات الرقمية لدى الأفراد والشركات، حيث من الضروري تحسين مهارات وقدرات الأفراد والشركات الرقمية في الدول العربية من أجل مواكبة مستجدات حقبة الثورة الصناعية الرابعة.
- دعم ثقافة الاستخدام الرقمي على مستوى الأفراد والشركات على مختلف

- في زيادة مستويات الشمول المالي في هذه الدول.
- وقد خلص التقرير الى عدد من التوصيات التي من شأنها المساهمة في عملية دعم عملية صنع القرار في الدول العربية تضمنت:
- إنشاء جهة متخصصة معنية بغرض تسريع وتيرة التحول الرقمي في كافة

الرقمي والمؤشرات المستخدمة في ذلك والبنية التحتية المساندة لعملية التحول الرقمي في الدول العربية على مختلف الأصعدة.

ويؤكد التقرير أهمية صياغة استراتيجيات ورؤى مستقبلية لمواكبة التحولات الرقمية على المديين المتوسط والطويل بهدف تسريع وتيرة التحول الرقمي، كما اشار إلى الأطر القانونية والتشريعات التي تتطلبها عملية التحول الرقمي، حيث قامت الدول العربية بتبني تشريعات خاصة بالإقتصاد الرقمي بمعناه الواسع، فيما لجأت دول أخرى إلى صياغة قوانين خاصة ببعض القضايا ذات الصلة بالتحولات الرقمية مثل التوثيق الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، والأمن السيبراني، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وتضمن أيضاً تجارب التحول الرقمي في عدد من الدول العربية، حيث أشار إلى أن استحداث وزارات معنية بالإقتصاد الرقمي ساعد على الإسراع بوتيرة التحول الرقمي في كل من الأردن والإمارات، كما أظهر التقرير المكاسب المختلفة التي حققتها بعض الدول العربية نتيجة التحولات الرقمية التي ساهمت

في خفض تكلفة إنجاز الخدمات الحكومية بنسبة بلغت ٨٨ في المائة في البحرين، كما ساعدت على تطور ونمو مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة لتصل إلى ١٧ في المائة.

وأشار التقرير إلى تركيز خطط التحول الرقمي على القطاعات الداعمة للتنوع الإقتصادي كما في عُمان وقطر، وعلى خدمات الدفع الرقمي كما هو الحال في مصر والسودان والصومال، بما ساهم



- مستوياتها (متناهية الصغر، وصغيرة، ومتوسطة، وكبيرة).
- على الدول العربية اغتنام الفرص الجديدة ذات الصلة بالتجارة الرقمية من خلال تكييف السياسات التجارية مع التحديات الجديدة والتي تشمل تدفقات البيانات، المدفوعات الإلكترونية، قابلية التشغيل البيئي، كما يتطلب ذلك تعزيز التكامل الإقليمي الرقمي البيئي في العالم العربي.

- القطاعات بما يضمن زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- الاهتمام بدعم مستويات البنية الأساسية الداعمة للتحول الرقمي من خلال معالجة التحديات التي تواجه التحول الرقمي ومن أهمها تعزيز تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتبني الأطر التنظيمية المواتية لتحسين الإنتاجية ودعم النمو الإقتصادي.



في إطار رؤية صندوق النقد العربي ٢٠٤٠ واستراتيجيته الخمسية (٢٠٢٠-٢٠٢٥).

أصدر الصندوق تقريراً حول «الإقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات»، وذلك في ضوء اهتمام الصندوق بمساندة جهود التحول الرقمي في الدول العربية في المجالات ذات الأولوية وذات الصلة بعمل الصندوق، من بينها رقمته المالية العامة، ورقمنة الخدمات المالية والمصرفية، والشمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وغيرها من المجالات الأخرى.

وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية ومنتسارعة في الأداء الإقتصادي، بحيث تسهم في توفير المزيد من الوظائف للأجيال الشابة المتزايدة التي تلتحق بسوق العمل سنوياً. ويرصد التقرير التحولات الرقمية في الدول العربية من خلال التطرق إلى عدد من الموضوعات الرئيسية والتي تشمل الخطط والاستراتيجيات التي تتبناها الدول العربية لتعزيز عملية التحول الرقمي، والأطر القانونية والتشريعية المنظمة له. كذلك عملية قياس الإقتصاد

تأتي أهمية التقرير في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصادات العربية للتخفيف من حدة تأثيرها بالصدمات في الأسواق العالمية للبتترول وبهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية وذلك بالتركيز على القطاعات الاقتصادية التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع في كافة الدول العربية، مما يزيد بشكل عام من مستويات مرونة هذه الاقتصادات



بلغت الصادرات المصرية للحاصلات الزراعية خلال ٨ أشهر الاولي من عام ٢٠٢٠ مليار و٦٧٧ مليون دولار وتعد أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات روسيا بقيمة بلغت ٢٦٤ مليون دولار والسعودية بقيمة بلغت ١٧٠ مليون دولار وهولندا ١٦٣ مليون دولار واستحوذت الفاكهة على صادرات بلغت قيمتها ٧٥٥ مليون دولار والبطاطس ٢٢٢ مليون دولار والموالح ١٥٠ مليون دولار والبصل وثوم ١٣٥ مليون دولار.



حققت الصادرات المصرية من مواد البناء خلال ٨ أشهر الاولي من عام ٢٠٢٠ حوالي ٣ مليار و٩٩٣ مليون دولار وتعد أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية الامارات بقيمة مليار و٥١٨ مليون دولار وكندا ٥٢٣ مليون دولار وإيطاليا ٢٧٠ مليون دولار والسعودية ١٩٨ مليون دولار واستحوذ الحديد صب وصلب على ٣٦٥ مليون دولار والومنيوم ومصنوعاته على ٣٣١ مليون دولار ومخرية ومعدينية على ٢١٢ مليون دولار.



حققت الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة خلال ٨ شهور من عام ٢٠٢٠ حوالي ٨٦٢ مليون دولار وتعد أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة بلغت ٤٩٩ مليون دولار وألمانيا ٥٦ مليون دولار وتركيا ٥٢ مليون دولار وإسبانيا ٥١ مليون دولار واستحوذت الملابس الرسمية على ٣٥٤ مليون دولار والملابس غير رسمية على ٣٥٥ مليون دولار وملابس جاهزة أخرى على ٥٤ مليون دولار.



بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمجر ٣٥٤ مليون دولار العام الماضي مقارنة بـ ٢٦٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨، كما بلغت الصادرات المصرية للسوق المجري ١٧١ مليون دولار خلال العام الماضي بالمقارنة بنحو ١٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة بلغت ٢٢٪.



بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وكوريا الجنوبية العام الماضي مليار و٥٩٥ مليون دولار وبلغت الاستثمارات الكورية في مصر حوالي ٥٧٠ مليون دولار في عدد ١٨١ مشروعاً في مجالات الصناعة والخدمات والاتصالات والتكنولوجيا المعلومات والسياحة والزراعة.



بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال العام الماضي ٨ مليار و٦١٨ مليون دولار مقابل ٧ مليار و٥٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ وتبلغ الاستثمارات الأمريكية في مصر حوالي ٢١,٨ مليار دولار.



بلغ حجم الصادرات المصرية للسودان ٤٩٦ مليون دولار خلال العام الماضي مقابل ٤١٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨، بنسبة زيادة بلغت ١٩٪.



حقق البنك المصري لتنمية الصادرات صافي ربح مليار و١٤٠ مليون جنيه في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بمليار و٥١٠ مليون جنيه مصري خلال العام السابق وارتفع صافي الدخل من العائد والعمولات ليصل إلى ٢ مليار و١١٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠١ مليون جنيه وبمعدل نمو وصل إلى ٥٪ وارتفع إجمالي الأصول ليصل إلى ٥٦,٧ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٦ مليار جنيه وبمعدل نمو ١٢٪ عن المحقق من العام السابق مدفوعاً بزيادة صافي محفظة القروض والتسهيلات بمبلغ ٦,١ مليار جنيه ليصل إلى ٣١,٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٢٥٪ عن المحقق بالعام السابق.

وحدة المرأة ونكافؤ الفرص ننظم ندوة حول مناهضة العنف ضد المرأة



تنظم وحدة المرأة ونكافؤ الفرص بالوزارة برئاسة السيدة/ انتصار البارودي رئيس الإدارة المركزية لشئون الموارد البشرية الشهر الجاري ندوة لتوعية العاملين بمناهضة العنف ضد المرأة وذلك بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة بمقر وزارة التجارة والصناعة بمدينة نصر. أوضحت رئيس الوحدة أن استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة تهدف إلى التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية ونكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع بتطبيق سياسات شاملة وخلق منظومة متكاملة للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني تعمل على تغيير الصورة السلبية لدى المجتمع تجاه المرأة وتقضي تدريجياً على كافة المعوقات التي تحد من مشاركة النساء في الحياة العامة.

تقدم وزارة التجارة والصناعة العديد من البرامج التدريبية لتأهيل وتدريب المهتمين بالمجالات الصناعية والتجارية وذلك من خلال عدد الجهات التابعة للوزارة والتي يعتبر التدريب جزء لا يتجزأ من مهامها أو كخدمة إضافية بجانب مهامها الأساسية. المعهد القومي للجودة: يقدم المعهد العديد من الدورات والدراسات البحثية والعلمية والتي تتضمن دورات متخصصة في الجودة ونظم الجودة ودورات تأهيل وتدريب إداري ودورات تأهيل لرعاية ذوي الحاجات الخاصة والجودة في المعامل والقياس فهم وتطبيق المواصفة القياسية الدولية وجوده وسلامة الغذاء وخدمة العملاء الى جانب خدمات الدراسات البحثية والعلمية والتي تشمل دبلومات مهنية والماجستير المهني وبرامج تدريبية للتطوير الإداري وبرامج الإدارة المالية والاستثمار برامج المهارات القانونية والعقود وبرامج العلاقات العامة والاعلام وبرامج الموارد البشرية والسلوك التنظيمي وبرامج الجودة والبيئة

فرص تدريبية وإعدة بأجهزة التجارة والصناعة

TRAINING

معهد التبين:

يقدم المعهد دورات وبرامج تدريبية صناعية متخصصة تشمل تحسين كفاءة الغلايات والمسبوكات واللحام وصيانة المحولات ومصائد البخار واستخدام طرق NDT للكشف عن عيوب اللحام. ويقدم أيضاً كيفية كتابة براءات الاختراع والطاقة

مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني:

تقدم المصلحة برامج تعليمية وتدريبية لعدد ٤٥ مهنة وتخصص تشمل اللحام والحدادة والخراطة وماكينات الورش والالواح المعدنية والعدد وضبعات وبرادة المواسير وسباكة المعادن والألومنيوم والكريستال والطباعة والغزل والنسيج ومهين السيارات (صيانة السيارات وإصلاح دهان الهيكل) والحاسب الآلي والملابس الجاهزة ونجارة الأثاث والتحكم الآلي CNC, PLC وتخصصات أخرى. تتبع المصلحة عدد ٩ مناطق تدريبية ومعهداً لتدريب كوادر التدريب ومركزاً لوسائل الإيضاح ومركزاً للتكنولوجيا المتميزة ومركز الأوبرية التجريبي

عدد مراكز التدريب المهني (٤٢) مركز موزعة في (٣٨) موقع تغطي (١٧) محافظة على مستوى الجمهورية.

مركز تدريب التجارة الخارجية:

يقدم المركز برامج ودورات حول التصدير ولوجستيات ومخاطر التصدير والعقود الدولية وطرق الدفع والمصطلحات التجارية ٢٠٢٠

تحليل المعلومات التجارية والتسويق الإلكتروني

برئاسة اللواء حافظ حسن اجتماع موسع لقيادات نظم المعلومات بالوزارة والهيئات والجهات التابعة



عقد اللواء أ.ح.م. حافظ محمود حسن مساعد الوزير للشئون المالية والإدارية ونظم المعلومات اجتماعاً موسعاً لقيادات ومسئولي نظم المعلومات بالوزارة وهيئاتها التابعة حيث استعرض اللقاء أهم الخطوط التي قامت بها وزارة التجارة والصناعة على طريق التحول الرقمي وكيفية تطوير وميكنة الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة واتاحتها من خلال البوابة الإلكترونية للوزارة. وقد استعرض اللقاء مشروع تطوير البوابة الإلكترونية الخاص بوزارة التجارة والصناعة وميكنة خدمات الجهات التابعة للوزارة ورقمنة البيانات والمعلومات الاقتصادية والصناعية والتقارير والإحصاءات والمؤشرات والخريطة الصناعية وميكنة إجراءات سير العمل للخدمات بالكامل مع توفير خدمة الدفع الإلكتروني.

وأشار اللواء أ.ح.م. حافظ محمد حسن مساعد الوزير للشئون المالية والإدارية ونظم المعلومات إلى حرص الوزارة على تفعيل منظومة التحول الرقمي وزيادة الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية والتيسير على رجال الأعمال والصناعة والمصدرين والمستوردين، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل خلال المرحلة الحالية على ميكنة كافة الخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال بهدف تسهيل وتقليل الإجراءات وتحسين جودة الخدمات وتوفير الوقت والجهد على متلقي الخدمة.

دورات تدريبية متميزة بمصلحة الكفاية الإنتاجية... ٢٥٪ خصم للمشاركين من العاملين بالوزارة وإبنائهم



ودورات تنمية موارد بشرية ولغات لجميع العاملين بالوزارات والشركات الصناعية والخريجين واصحاب المهن ولطبة كليات الهندسة والراغبين في التدريب التحويلي من مهنة لأخرى وتقدم هذه الدورات من خلال تطبيق أفضل المعايير العالمية في مجال التدريب والتطوير واختيار أفضل الخبرات المتخصصة وذلك بخصم خاص لجميع الجهات التابعة للوزارة يصل الى أكثر من ٢٥٪ من قيمة الدورة.

ويتم التدريب داخل وورش المصلحة والمجهزة بجميع العدد والآلات لرفع المهارات الفنية للمتدرب، وتشمل الدورات التدريبية مجالات الكهرباء والأعمال

صرح السيد/ عمرو جمعه رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني أن المصلحة أعدت خطة تدريبية صناعية وحرفية من خلال دورات تبدأ من اسبوع وحتى ٦ أشهر لتدريب وتأهيل وإعداد كوادر قادرة على دخول سوق العمل وسد الفجوة الموجودة بالصناعات والحرف من خلال توفير فرصة تدريبية للشباب من الجنسين في المحافظات مع حصولهم على شهادات من الجهات المختصة وتمييزهم وتأهيلهم لسوق العمل لرفع مستوي معيشة الفرد اجتماعياً واقتصادياً. وتقدم المصلحة أكثر من ٢٥٠ دورة صناعية وحرفية وفنية متخصصة

إجازة الموظف المريض بمرض مزمن

طبيعتها: باجر كامل

النوط بتحديد الإجازة ومدتها: المجلس الطبي المختص

مدة الإجازة:

حتى شفاؤه

أو استقرار حالته

أو بلوغه سن العاش حال تبين عجزه كلياً

ملاحظة:

- للموظف المريض أن يطلب كتابته إنهاء إجازته والعودة للعمل. ويشترط للعودة موافقة المجلس الطبي المختص للإطلاع على الأمراض المزمنة التي يمنح عنها الموظف المريض إجازة استثنائية باجر كامل أو تعويض يعادل أجره كاملاً يرجى الرجوع لقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥

EgyptianCaoa www.caoa.gov.eg

صناعة الأثاث المصرية.. فرص للريادة وإنجازات نسابق الزمن



تعد صناعة الأثاث، أحد أهم القطاعات الإنتاجية والتصديرية بالاقتصاد القومي، حيث تسهم هذه الصناعة في الحد من الاستيراد ومن ثم توفير العملة الصعبة، إضافة إلى مساهمتها في توفير الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة حيث تعد ثاني أكبر صناعة فيما يتعلق بالعمالة بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع صناعة الأثاث يوفر احتياجات السوق المحلي واحتياجات المشروعات القومية الكبرى التي تنفذها الدولة خلال المرحلة الحالية.

وتعد مدينة دمياط للأثاث إحدى أهم المدن الصناعية العاملة في مجال صناعة الأثاث بمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا حيث تمثل المدينة مشروع قومي متكامل لصناعة الأثاث والصناعات الخشبية والصناعات الغذائية لها، كما تعد نموذجاً للمشروعات ذات الطبيعة التنموية التي تضفي عاندا اقتصاديا، حيث يهدف هذا المشروع إلى توفير البنية الأساسية الصناعية اللازمة لتحفيز قطاع الأعمال والمستثمرين على تنفيذ المشروعات التصديرية وتنمية القدرة التصديرية لقطاع صناعة الأثاث، خاصة مع توافر مزايا الموقع والقرب من الموانئ التصديرية (دمياط / بورسعيد) وأسواق الاستهلاك الرئيسية وكذلك يهدف المشروع إلى تعظيم الميزة النسبية لصناعة الأثاث من خلال تعميق التكنولوجيا إلى جانب المساهمة في حل مشكلة البطالة وتوفير مزيد من فرص العمل الصناعية.

تشتمل المدينة على ٥٩٠ ألف متر مربع أراضي صناعية مرفقة لإقامة مصانع أثاث وإكسسوارات، و٥٤ هجرا، بالإضافة إلى ١٥٠٠ ورشة صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى ٥ مراكز خدمية لصغار الصناع، ومركز تكنولوجيا الأثاث لإعداد الدراسات التسويقية لمصنعي الأثاث، وكذلك ٢ كوبري للربط بين الجانب الشرقي والغربي ونحو ١٥٠ مصنعا كبيرا ومكتملا فضلا عن أن المدينة تضم هنجرا لتكنولوجيا الأثاث، معترف به دوليا.

ويأتي في المرتبة الثانية بعد مدينة دمياط في صناعة الأثاث مجمع الأثاث بالمنطقة الصناعية غرب طهطا شمال محافظة سوهاج يعد من المشروعات العملاقة التي تخدم صناعة الأثاث فهو يغذي كافة مراكز المحافظة والمحافظات المجاورة من محافظات الصعيد، ويقام المشروع على مساحة ٧٠ فداناً، ويضم أكثر من ٢٠٠ هجر ورشة، ومدرسة للتعليم الفني ومجمع سكني للصناع، بالإضافة إلى وحدة حماية مدنية، وخطوط للنقل تربط المنطقة الصناعية بمدينة طهطا بسهولة تنقل الصناع والعاملين من وإلى مجمع الأثاث

و تبنى الحكومة المصرية استراتيجية قومية لدعم قطاع الأثاث تهدف إلى إحلال الواردات وتعزيز التواجد في السوق المحلية، مع المحافظة على التواجد في أسواق التصدير الحالية، والتوسع في الأسواق الخارجية



وفتح أسواق جديدة مثل الدول الأفريقية، تنوع وتنمية التصدير في كل من الأسواق التقليدية والجديدة وزيادة الشركات العاملة بصفة شرعية إضافة إلى مساهمة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإنتاج وزيادة القيمة المضافة

وأيضاً هناك العديد من المبادرات التي تعمل على تشجيع هذه الصناعة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل محافظات مصر منها مبادرة تنمية التكتلات الاقتصادية التي تأتي ضمن برنامج التنمية المحلية بصعيد مصري محافظتي قنا وسوهاج والذي يهدف إلى تنمية عدد من التكتلات الحيوية والواعدة في المحافظتين وتطوير المنتج بما يتناسب مع متطلبات الطلب المحلي والعالمي اعتماداً على التركيز العديدي والكوارث المتاحة وتسهم اتفاقيات التجارة الحرة والتفصيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية في فتح أسواق جديدة وتوفير فرص تصديره متميزة لمنتجات قطاع الأثاث وبصفه خاصة بأسواق الدول العربية وبالفعل قد بدأ القطاع في تنظيم وتطوير المنظومة الصناعية من مصانع ورش و عمالة بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات الغذائية لتعميق الصناعة تأكيداً للقيمة المضافة للمنتج النهائي من الأثاث، وتستمر عملية التطوير لجميع مدخلات الصناعة التي من شأنها الإسهام في زيادة القيمة التنافسية للمنتج المصري أمام نظيره الأجنبي وبالتالي زيادة حصة مصر من إجمالي صناعة و تجارة الأثاث عالمياً

وقد بلغت صادرات مصر من الأثاث خلال الـ ٨ أشهر الأولى من ٢٠٢٠ نحو ١٣٣ مليون دولار وكانت أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات السعودية بقيمة ٣٨ مليون دولار، والإمارات بقيمة ١٨ مليون دولار، والعراق بقيمة ١٤ مليون دولار، و عمان بقيمة ١٢ مليون دولار من إجمالي صادرات الأثاث المصري

ومن أهم البنود السلعية في القطاع الأثاث الخشبي الذي بلغ صادراته ١٠٣ مليون دولار، الأثاث المعدني الذي بلغ صادراته ١١ مليون دولار، خشب ومشققاته وبلغ صادراته ١٥ مليون دولار

يعد المجلس التصديري للأثاث أحد أذرع الوزارة الرئيسية المعنية بتعزيز صادرات المنتجات المصرية من الأثاث لمختلف الأسواق العالمية والذي يمثل أحد القطاعات الواعدة التي تشهد معدلات نمو متسارعة سواء في حجم الإنتاج أو في القدرة على جذب المزيد من الاستثمارات كما يعد قطاع صناعة الأثاث من الصناعات كثيفة العمالة، ويسهم في دعم جهود الدولة في مواجهة مشكلة البطالة.

يعمل المجلس التصديري للأثاث على تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الأثاث المصري من خلال ما يقدمه من خدمات وأنشطة بما في ذلك تقديم استشارات بشأن استراتيجيات الأعمال، وتوفير فرص تصديرية في الأسواق الخارجية وعقد اللقاءات الثنائية وتوفير كافة المعلومات والمستجدات على اللوائح المتعلقة بالتصدير وكذلك القرارات الوزارية والاتفاقيات التجارية الدولية بالإضافة إلى مساعدة الشركات على التواجد في المعارض الدولية المتخصصة ورش العمل والتدريب الإداري والمهني محلياً وعالمياً كما يعمل المجلس على وضع أهداف كمية لزيادة الصادرات وفقاً لإطار زمني معطن واقتراح مؤشرات متابعة الأداء، وتوفير جميع المعلومات واللوائح المتعلقة بالقطاع واقتراح ما يلزم لتطويرها، وإعداد الدراسات واقتراح الخطط والبرامج ومنها برامج الدعم الفني التي تكفل زيادة الصادرات المصرية حجماً ونوعاً وابتكاراً ورفع قدرتها التنافسية، ودراسة المشاكل الخاصة بمجتمع المصدرين ووضع المقترحات لحلها ورفعها إلى جهات الاختصاص، والبحث عن الفرص التمويلية وبرامج الدعم الفني بمختلف صورها وإتاحتها لمجتمع المصدرين بصفة دورية، وتنمية حجم الطلب الحالي على الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية والعمل على دخول أسواق جديدة

الوزارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطن - وزارة التجارة والصناعة

الصناعات الخشبية - الأثاث المصري

Trade_Industry

mifmedia

mif.media

f



السابع عشر - وزير للصناعة

وكانت حقبته الوزارية:

● من: (1983 - 3)

● إلى: (1984 - 7 - 15)



أهم قراراته

الإنجاز بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم 1977 - 695 الخاصة بغاز ثاني أكسيد الكربون

حظر إنتاج حديد التسليح بأطوال تتعدى 2 متر على مصانع الدرفلة غير المرخص لها.



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg